

حیات

طابع و ناسبری

صاحب خیمائی ولی جان آخوند ابن الیاس قاضی و فاضل الاداره
قونیلی کچمچی زاده اردنه خواجہ زاده

احمد رشدی

صاحب ہذا الکتاب مر محمد ولی بن الحاج مرزا کیس قاض وقوف لا ولادہ
معارف نظارت جہدہ سنک ۵۸۶ نور ولی و محمد علی
نار بخاور مصنفہ طبع والنشد۔

مہر میر نسخہ لرساختہ در

در سعادت

عبدالله بن محمد بن عبد الله

1222

[illegible]

والدخ وقوله الكلام جهين
كما لا يخفى على المتأمل
ففسر اليوم هنا فالله الشارح
لكنه اشهر معنى ان الشارح
مكونين مع الكلام
فكبر على ان لفظ الكلام
علم اشهر معاني الكلام
الشكوك والاهام في الدلالة
كانت يقينية مؤيدة
بالاعتبار في الشريعة
على المتكلمين والذين
النهي على السلام
او اعتقاد السلام
شرع ملة ولا يخفى
الامنة ملة ولا يخفى
والله والليخ

لنا وانما نسبت بها لان اهلها قال الله تعالى
بعضهم بعضا بالسلامة من كل باب سلام عليكم
في الملائكة يدعون عليهم من كل المرافة فلاجل هذا ورد هنا
وايضاً تكرمة يقال لاهل الجنة سلام قولاً من ربي
لوجه الظهور وهو ان النسبة بينهما لان معنى
الاسم هو السلام منه اوبه واجل الجنة هنا
الاسم دون غيره من اسماء الله تعالى
باعتبارها من جهة الظهور والنسبة بينهما فان لمكان
مناسبة لاهل الجنة لاهل الدنيا باعتبار
باعتبارها من جهة الظهور والنسبة بينهما فان لمكان
مناسبة لاهل الجنة لاهل الدنيا باعتبار

بغ وذلك لان المعنى عن الشيء والمحرز
عنه يطوي عنه كشيء فذكر لازم واراد
الملزوم والمعنى طاً وى لكشف وهو القاك
عن الاطالة اى معرنا فى مقابلتها
قوله كناية عن الاعراض لان العرض
عن الشيء يطوي كشيء عنه فذكر لازم
الذي هو طى لكشف واراد الملزوم وهو
الاعراض ويجوز ان يكون استعارة تحيلية
مرشحة بان شبه في نفسه المقال بماله كشع
فانبت لكشف تحييداً ورشحه بالطحى والمال
واحد سبيل الكون
بدا اى ايجاد التوكيل لا اخبار عنه فينشد
يكون عطف الانشاء على الانشاء
نحو ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى
بحسبى ويكتفى فان الجملة التى لها محل
من الاعراب وافقة موقع المفردات ويجوز
عطفها على المفردات وعكسه
نحو اى مطول للسنة
لنا لانها واقعة في مقام التضرع والدعاء
ومحل المدح والثناء فيكون في قوة الانشاء
دون الاخبار وقيل نعم الوكيل جملة معترضة
ليست بمطوفة فلا محذور لان الجملة المعترضة
كما وقعت في البين وقعت في آخر الكلام
كباين في المعاني منها
لنا معنى كان مجموع وهو حسى خبر كذلك
يحسبى خبر مع فاعله جملة اخبارية و
هو ظاهر مستهمل
لنا والجواب بان استعمال الجملة الاسمية
في الانشائية اقل من القليل مع انه يلزم ذلك
في عطف المعطوف على ما سبق اللهم الا
ان يقال الواو للحال تحاشية مطول
لنا لان جملة وهو حسى وان كانت خبراً
ظاهراً لكنها واقعة في مقام التضرع والدعاء
ومحل المدح والثناء فيكون في قوة الانشاء
دون الاخبار مستهمل

خالد بن ولان السلام من اسماء الله تعالى فاضيف اليه تشريفاً
ومعنى هذا الاسم هو الذى منه وبه السلامة فوجه تخصيص هذا
الاسم ظاهر قوله طاً وى لكشف المقال اقول لكشف الجنب ولى لكشف
كناية عن الاعراض عطف الاطباب والاخلال اقول بالجر
مجموعها بدال من الطرفين اوبان لها ولما تعدد المشيوع معنى
اجرى الاعراب على حال منها ويجوز رفعها على انما خبر مبتداً
محذوف قوله وهو حسى ونعم الوكيل اقول رد الشارح في
بعض كتبه هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا تعطف
على الاولى الاخبارية وكذا على حسى باعتبار تضمنه معنى بحسبى
لانه خبر ايضا ويرد عليه ان المراد بالجملة الاولى انشاء التوكيل
عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية
ورده بعض الفضلاء ايضا بانه يجوز ان يقدر مبتداً في المعطوف
بقريئة المعطوف عليه اى وهو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالاول
ثم قال وايضا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيمالة محل من الاعراض

من بين اسماء
الله تعالى
معناها
السلامة
التي هي
الجنة
من
الجنة
ظاهر
من بين اسماء
الله تعالى
معناها
السلامة
التي هي
الجنة
من
الجنة
ظاهر

نحو اى مقول في شأن
اسمية خبرية متطوع خبرها جملة
ولا يشبه في جملة عطفها على الجملة الاسمية السابقة
سند
نحو اى مقول في شأن
اسمية خبرية متطوع خبرها جملة
ولا يشبه في جملة عطفها على الجملة الاسمية السابقة
سند
نحو اى مقول في شأن
اسمية خبرية متطوع خبرها جملة
ولا يشبه في جملة عطفها على الجملة الاسمية السابقة
سند

عش جواب عن سوال
مقدور هو ان
يقال ان جوار
عطف الانشاء
على الاعمال
فما على محل من
الا عمل متخبر
بما بعد القول
اجاب عن مقوله
وليس له
يعني هو الموعود
في قول خطيب
المتعلق بالاعمال
المكلفين بالاعمال
لاننا ولا اعتقاد
فلزم هذا القول
قال ومن علم
الاعتقاد من
الافعال يتبع
الاعتقاد ويتبع
من افعال الجوارح
منها

بعد القول بل يجرى في غيرها من المورود لانه
لا شك من به مسكة **نحو**
نق قوله بتقدير البتة والعطوف (وهو
اعلمت) المقدر في العطوف اما الضمير المرفوع
او القول (ويحذف ذلك مما يناسب للمقام
وقدر ضرورة ذلك لا يذهب عليك ان هذا
ثاويل بعيد لانه تقدير امر من غير ضرورة لفظية
ولا معنوية اذ ليس لفظ يدل عليه وليس
الحال والمقام ذاتان عليه فلا توجد
فيه قرينة لاحياله ولا مقالية **نحو**
نق قوله على الخبر المقدر على ان يبتدأ وهو
حسبنا المقدم على الله ان قلت لا يجوز ان يكون
المقدم ههنا خبر الوجوب بتقديم البتة على
الخبر عند خبر فيها قلت الاضافة في حسبنا
ليست مختصة حتى يفيد التعريف لانه
المحب بمعنى المحاسب واضافة اسم الفاعل
اضافة لفظية **فقال احمد**
نق قوله ثم ان حسن قول المذكور اه
يعنى ان حسن قولنا زيد باه عالم وما جملة يدرك
تقدير البتة اى هو ما جملة متبوع ويمكن
ان يقال الجواز كاف في الفرض فلا يمتنع منع
الحسن تأمل ثم ليست شمرى لم لا يجوز ان يكون
هذه الواو استئنافية وما الذى انما هو الى
المحل على العطف ويكون هذه الشطط **ف**
نق قوله وبعد تقدير الخ فلا يفيد ذلك ما
ادعيتموه من جواز عطف الاشياء على الاخبار
لا يذهب عليك ان دعوى امتناع حسن المثال
غير مبنية فلا يفيد الطلب وعلى تقدير صحتها
لا ينافى ما ادعيته من الجواز لاحتمال ان يكون
الشيء به حائرا غير حسن **نحو**
نق قوله للحكم معان ثلاثة المعنى الاول عرف
والثاني مصطلح التطبيقين والثالث مصطلح
الاعمال ليعمل بها افادته الشارح في التلخيص لكن
الاولين معنوا للحكم والثالث معنى الحكم
النسعى ثم اعلم ان النسبة الحكمية عند التمام

[illegible]

[illegible]

اللهم لا ان يحل على التجرد في الاول والثاني في الثاني ويجعل
في لفظ الاحكام او يحل على التاكيد في كونه مقتضى وهو لفظ الشرع
التعريف للحكم الشرعي فالمراد اما المعنى الاول ووجه ظاهره
^{المحل} ^{الشرع} ^{الاول} ^{ووجه الظاهر}
او الثاني فحينئذ يجعل العملان عبارة عن المسائل والملكة وعلى
في علم الكلام والفقهاء
التقديرين معنى شرعية ما يؤخذ من الشريعة الاما لا يتوقف عليه
لان واجبا وجوديات قبل الشريعة
لان وجوده تعالى ووحده مثلا لا يتوقف على شريعة لكن الاحكام
من الدورات ^{الدور} ^{من الدورات} فان الحكم الشرعي قد يسمى الدورة بخلافه
الا اعتقادية انما يعتد بها اذا اخذت من الشريعة لقوله منها ما
اي ما يعتد بها اذا اعتبر مطبقا للشريعة
يتعلق بكيفية العمل، ان اريد به مطلق يتعلق فلا امر ظاهر
والعمل المعلوم والقول هو النسبة التي بين الفعل والمفعول ^{بمعنى}
وانما لم يعتبر يتعلق بفرض العمل في الاولى لان تعليقها بالعمل
حاشا من يقل ما يتعلق بالعمل بل قال بكيفية العمل
من حيث الكيفية وتعلق عامة الاحكام في الثانية ليس كذلك
بل ^{هذا المعنى} ^{الاول} ^{بالنسبة} ^{بين الفعل والمفعول}
وان اريد به تعلق الاسناد بطريقه والتصدق بالقضية
كأن لا أثر للنسبة ^{فوقه} ^{فقد ادرك} ^{الحكم} ^{الذي لا معنى}
فالمراد بالاعتقاد المعتقدات مثل وجود الواجب ووحدة
لك اي حين اريد الاعتقاد لمعتقدات
فحينئذ فيه اشارة الى ان موضوع الفقه هو العمل وما يتوهم
من ان موضوعه اعلم من العمل لان قولنا الوقت سبب وجوب
الصلوة من مسائله وليس موضوعه عمل ولا هم عدوا
اي موضوع علم الفرائض
علم الفرائض بابا من الفقه وموضوعه البركة ومستحقوها

ست فيه ابناء الى ان بعض الثانية فيه مما
تعلق بكيفية الاعتقاد مثل الايمان واجب
معرفة الله واجبة وروية الله جائز وما
ذكره الشارح تغليب
وقوله وتعلق عامة الاحكام الثانية لغير
كذلك اى لا يكون تعلق عامة الاحكام الثانية
بالاعتقاد من حيث الكيفية بل يكون تعلقها
بالاعتقاد من حيث هو اى يكون المقصود منها

حيث الكيفية كما في قولنا صخرة بالاعتقاد من حيث هو
 اعتقاد عامة الأحكام الثانية أي أكثرها
 اعتقاد وهاهنا مستقلة عن معرفة الصانع بالاعتقاد
 اعتقاد وهو كمال
 اعتقاد في ذاته كمال
 اعتقاد في ذاته كمال
 اعتقاد في ذاته كمال

[illegible]

حاصل المقصود
لأن الضعيف بالإنذار لا قوله

شتاعا على
 السند الاخص
 فقولنا ان
 يكون على السند الاخص وهو
 ملازمنا في الآلات
 غير مستطاع
 ذلك ولا في الآلات
 حصل من غير
 طالعها او في فعله على ذلك فهو هو السند الاخص
 حاصله في الآلات
 لان العقبة هو السند الاخص
 في الامارات والاسناد
 ملازمنا

والعلم الاستدلال بجميع الاحكام العلمية وليس علم
الوصول بجميع الاحكام استدلاليا بل علمه جيبته بجسمها
استدلاليا وبعضها حاسي لا يلزم صدق
تدقيق الفقه على علم الرسول صلى الله عليه وسلم
من اى بيان التفقه يفيد معرفة جميع الاحكام
بالاستدلال وان علم بعضه بالاستدلال
وبعضه لا بالاستدلال لا يكون فقهها منها
نت فصيحة تقدير الكلام هكذا سمو اما يفيد
معرفة احوال الادلة اجمالا في افادتها الاحكام
ياحوال الفقه ح

لا يعني برد عليه ان احوال الفقه انما هو نفس
معرفة تلك الاحوال لا ما يفيد تلك المعرفة و
يمكن ان يجاب عنه بان المفيد نفس المفاد و
الغاير انما هو بحسب الذهن والاعتبار وهو كما
اعتبار الافادة والتيسير فاداة بين الشيء
ونفسه كما مر في تعريف الفقه وذلك ان تقول
المعرف هو ملكة الاستنباط والاستحضار
والمراد بمعرفة احوال الادلة التصديقات
فالمفيد هو ملكة الاستحضار والمضاد هو
التصديقات على ما مر ايضا بحجج
ك اي لارد الاشكال بان يقال مثلا ان اصول
الفقه نفس الاحول للادلة

بقاى علي ما ذكرنا في توجيه قوله ومعرفة
احوال الادلة توجيه قوله ومعرفة العقائد
عن ادلتها بالكلام فان كان معطوفا على
معرفة الاحكام فبصيرت قد بركلامه هكذا
سماها ايضا بمعرفة العقائد عن ادلتها
بالكلام

فان النفع اذا لم يكن بطريق ابراث
القدرة على النطق لا يصير سببا للتسمية
بالتنطق

بل قوله اي اولا فيه ان الإطلاق عليه اولا
تقتضي ان يكون مطلقا على غيره ثانيا
وهو محل بحث **قوله**
مداي لم يبق احتياج الى قيد الاول اذ يكون

«قوله عن ادلتها، متعلق بالمعرفة وكوثرها عن الادلة مشعر
بالاستدلال بملاحظة الهيئة فان الحاصل من الدلائل من حيث هو دليل
لاستدلال بملاحظة الهيئة فان الحاصل من الدلائل من حيث هو دليل

لا يكون الاستدلال بما في علم جبرائيل والرسول فانه بالحس
لا يحسم الاكتساب فان قتل الرسول علم جهاد يعض الاحكام

فلا يخرج عليه بهذا القيد فقات تعرف الاحكام للاستغراق فلا
اشكال (فلهذا معرفة احوال الادلة) الظاهرية معصوف على

معرفة الأحكام ففيه مثل ما مر من الكلام وان الزم العطف
على الموصول يرتفع الاشكال وقس عليه قوله معرفة العقائد

قوله المنطق للفسفة) عَدَّ في الواقع كونه بآراء المنطق
والمغابرة الكون قدرته على التمييز بين الكلام والشيء حيث قال

وجها الخ مغابرة الكون حدوا للقدره على الكلام وجمعها

الشاح نظر الى ان كونها بازاء المنطق باعتبار انه يفيد قوة
 على الكلام كالان النطقة يفيد قوة على النطقة فلهذا لم يسمها

على السلام يا ابن السمو يقدوه على السمو يقولون في ثوبه مورا
في الكمال القدرة موعود في العلم المكنون والادب النظم الكلام من دواعي حجب
الملكوت وقوله فاطلق عليه هذا الاسم اي اولاد اولم يقدر به
اي في قوله ولا ذوا اوصاف عظيم العز الانبياء في قبيل علي بن عبد الله قداولا

أما قيد الأول في الأول أو ذكر وجه التخصص في الثاني إذا لم يكن
 معنى مع وجود كل التخصص أي في قول الشارح أول ما يجب أي في قوله ثم نخرج أو ما يطلق على
 في قوله أول ما يجب حتى يختص التمييز وأما احتمال تسمية الغير
 أي في قوله علم الكلام

[illegible]

رداً قولهم فلا منزلة بين
 الإيمان وبين الإيمان
 والآخر وهذا ليس بالثابت منزلة بين المؤمنين
 والآخر فنقول كل من دخل الجنة
 عند المنزلة من غير أن يشأب وإن دخل النار
 من غير أن يشأب لا يشأب ولا يعاقب
 فمن مات صغيراً ما إن يدخل الجنة
 أو النار فإن دخل النار يعاقب وإن دخل الجنة
 يعاقب ولا يشأب ولا يعاقب

لا يبنى الاشاعة بقول التكوين صفة اعتبارية
 لاصفة حقيقية ويقولون ما تزيدي التكوين
 صفة حقيقية لان صفة اعتبارية وكذا
 الحال في المسئلة
 ث قوله كسئلة التكوين وغيرها كسئلة
 استثناء ايمان المقلد فان ايمان المقلد
 صحيح عند لما تزيدي وغير صحيح عند الاشاع
 والعقولة
 ث قوله مجموع ما في الكتاب آه فيه مناقشة
 لان قول المصنف فيما بعد والاهام ليس
 من اسباب المعرفة بصحة الشيء عند اهل
 الحق لا يذم بل يباه
 بفتح لو كان للقول جميع ما ذكر في الكتاب لاستد
 قول المصنف عند اهل الحق
 ث اعلان القائل بمجموع ما في الكتاب هو اهل
 السنة لانهم فان غير اهل السنة لا يقول
 بعضها في الكتاب كما سيجي
 ث لان القائل بمجموع ما في الكتاب هو اهل السنة
 وان كان في بعضها قائل فيها
 ث اعين اهل السنة والجماعة والمعتزلة وغيرهم
 من الذين يقولون حقايق الاشياء ثابتة
 ث قوله عن آخرهم صفة مصدر محمد وفاء
 تجاوزا صادرا عن آخرهم وهو عبارة عن
 الشمول فان التجاوز اذا صدر عن الآخر فقد
 صدر عن الاول حواش كشاف
 ث قوله عن آخرهم الظان متعلق بمحمد وفيه
 اهل الحق في هذه المسئلة من جبال والسوفسطا
 مجاوزة ناشئة او صادرة عن آخرهم وهو عبارة
 عن الشمول والاستيعاب فان المجاوزة اذا
 صدر عن الآخر فقد صدر عن الاول اه لا كما
 حقق السادة قدس سر في حواش الكشاف
 فكان هذا المعنى مستقدا على ما قبله استعمل
 هذا الكلام في مقام قصد الشمول والاشمول
 عن الآخر لا يستلزم الصدور عن الاول كما لا يخفى
 قبل معناه عن آخرهم الى اولهم والله السيد
 قدس سره بان مقابلة الى هو كلفة من لآخر

والدينا معالكم بمعنى الاوفق في الحكمة والتدبير فلا بد من علمهم
 لكن يرد الوجه
 شئ من المذكورات **قوله** فسمو اهل السنة والجماعة وهم
 الاشاعره وهذا هو المشهور في ديار خراسان والعراق والشام
 واكثر الاقطار وفي ديار ماوراء النهر اهل السنة هم الماتريدي
 اصحاب في مذهب الماتريدي وما تزيدي في من قري مبرقة
 وبين اهل الحق اختلاف في بعض المسائل كسئلة التكوين
 وغيرها **قوله** قال اهل الحق الظ ان المقول مجموع ما في
 الكتاب فالمراد من اهل الحق اهل السنة وان خص بقوله حقايق
 الاشياء ثابتة فالمراد اهل الحق في هذه المسئلة وهم ما عدا
 السوفسطائية عن آخرهم ويجعل ان يرا اهل الحق في جميع
 المسائل وهم اهل السنة وتخصيصهم بالذكر اعطاء ذبهم
 فكانهم هم القائلون **قوله** وهو الحكم المطابق قد ينفع
 الباء رعاية لا اعتبار المطابق من جانب الواقع بملاحظة
 الحقيقة لكن لا يلزمه قوله وما الصدقاء وقوله وقد ينفق
 قد يطلق على غير القول قال السيد في حواش المطالع
 بوصف بكل منهما القول المطابق والعقد المطابق

في قوله بمعنى الاوفق في الحكمة والتدبير فلا بد من علمهم
 لكن يرد الوجه
 شئ من المذكورات **قوله** فسمو اهل السنة والجماعة وهم
 الاشاعره وهذا هو المشهور في ديار خراسان والعراق والشام
 واكثر الاقطار وفي ديار ماوراء النهر اهل السنة هم الماتريدي
 اصحاب في مذهب الماتريدي وما تزيدي في من قري مبرقة
 وبين اهل الحق اختلاف في بعض المسائل كسئلة التكوين
 وغيرها **قوله** قال اهل الحق الظ ان المقول مجموع ما في
 الكتاب فالمراد من اهل الحق اهل السنة وان خص بقوله حقايق
 الاشياء ثابتة فالمراد اهل الحق في هذه المسئلة وهم ما عدا
 السوفسطائية عن آخرهم ويجعل ان يرا اهل الحق في جميع
 المسائل وهم اهل السنة وتخصيصهم بالذكر اعطاء ذبهم
 فكانهم هم القائلون **قوله** وهو الحكم المطابق قد ينفع
 الباء رعاية لا اعتبار المطابق من جانب الواقع بملاحظة
 الحقيقة لكن لا يلزمه قوله وما الصدقاء وقوله وقد ينفق
 قد يطلق على غير القول قال السيد في حواش المطالع
 بوصف بكل منهما القول المطابق والعقد المطابق

لا يبنى الاشاعة بقول التكوين صفة اعتبارية
 لاصفة حقيقية ويقولون ما تزيدي التكوين
 صفة حقيقية لان صفة اعتبارية وكذا
 الحال في المسئلة
 ث قوله كسئلة التكوين وغيرها كسئلة
 استثناء ايمان المقلد فان ايمان المقلد
 صحيح عند لما تزيدي وغير صحيح عند الاشاع
 والعقولة
 ث قوله مجموع ما في الكتاب آه فيه مناقشة
 لان قول المصنف فيما بعد والاهام ليس
 من اسباب المعرفة بصحة الشيء عند اهل
 الحق لا يذم بل يباه
 بفتح لو كان للقول جميع ما ذكر في الكتاب لاستد
 قول المصنف عند اهل الحق
 ث اعلان القائل بمجموع ما في الكتاب هو اهل
 السنة لانهم فان غير اهل السنة لا يقول
 بعضها في الكتاب كما سيجي
 ث لان القائل بمجموع ما في الكتاب هو اهل السنة
 وان كان في بعضها قائل فيها
 ث اعين اهل السنة والجماعة والمعتزلة وغيرهم
 من الذين يقولون حقايق الاشياء ثابتة
 ث قوله عن آخرهم صفة مصدر محمد وفاء
 تجاوزا صادرا عن آخرهم وهو عبارة عن
 الشمول فان التجاوز اذا صدر عن الآخر فقد
 صدر عن الاول حواش كشاف
 ث قوله عن آخرهم الظان متعلق بمحمد وفيه
 اهل الحق في هذه المسئلة من جبال والسوفسطا
 مجاوزة ناشئة او صادرة عن آخرهم وهو عبارة
 عن الشمول والاستيعاب فان المجاوزة اذا
 صدر عن الآخر فقد صدر عن الاول اه لا كما
 حقق السادة قدس سره في حواش الكشاف
 فكان هذا المعنى مستقدا على ما قبله استعمل
 هذا الكلام في مقام قصد الشمول والاشمول
 عن الآخر لا يستلزم الصدور عن الاول كما لا يخفى
 قبل معناه عن آخرهم الى اولهم والله السيد
 قدس سره بان مقابلة الى هو كلفة من لآخر

في قوله بمعنى الاوفق في الحكمة والتدبير فلا بد من علمهم
 لكن يرد الوجه
 شئ من المذكورات **قوله** فسمو اهل السنة والجماعة وهم
 الاشاعره وهذا هو المشهور في ديار خراسان والعراق والشام
 واكثر الاقطار وفي ديار ماوراء النهر اهل السنة هم الماتريدي
 اصحاب في مذهب الماتريدي وما تزيدي في من قري مبرقة
 وبين اهل الحق اختلاف في بعض المسائل كسئلة التكوين
 وغيرها **قوله** قال اهل الحق الظ ان المقول مجموع ما في
 الكتاب فالمراد من اهل الحق اهل السنة وان خص بقوله حقايق
 الاشياء ثابتة فالمراد اهل الحق في هذه المسئلة وهم ما عدا
 السوفسطائية عن آخرهم ويجعل ان يرا اهل الحق في جميع
 المسائل وهم اهل السنة وتخصيصهم بالذكر اعطاء ذبهم
 فكانهم هم القائلون **قوله** وهو الحكم المطابق قد ينفع
 الباء رعاية لا اعتبار المطابق من جانب الواقع بملاحظة
 الحقيقة لكن لا يلزمه قوله وما الصدقاء وقوله وقد ينفق
 قد يطلق على غير القول قال السيد في حواش المطالع
 بوصف بكل منهما القول المطابق والعقد المطابق

[illegible]

[illegible]

نقد قوله غير متنع أي يجوز عند المحققين أن يحصل تصور الكلبة بالعرضي أي بواسطة العرض، وحينئذ يكون تصور الكلبة بواسطة العرض ممكناً بالامكان الخاص فانفع السؤال بالنسبة إلى التقديسها **فهو كالم** أن الامكان العام أن يكون أحد طرفيه من حصول وعلمه ضرورياً **فلهذا** أي ليس عدم كون تصور الكلبة بدون العرضي ضرورياً سواء كان وجوده أي وجود كون تصور الكلبة بدون العرضي ضرورياً وغيره بخلافه الثاني **فلهذا** أي ليس عدمه ضرورياً أي على تقدير أن يرد الامكان العام من جانب الوجود يكون المعنى أنه لا يكون عدم تصور الكلبة بدون العرضي ضرورياً ولا يصدق على الثاني أنه لا يكون عدم كون تصور الكلبة بدون ضرورياً بل يصدق عليه أن يكون عدم كون تصور الكلبة بدون ضرورياً فلا يكون معنى الامكان في جانب الوجود حاصل في الثاني **فشجاع** هذا طعن للشارح زعمه بضمه أن تعريف الماهية بما به الشيء هو هو صواب على لغة أعلية وليس كذلك لأن الفاعل ما به الشيء يكون موجوداً لا ما به الشيء يكون الشيء ذلك الشيء فإنا نتصور حقيقة الشيء وأن نعلمه وجوداً ولا فاعلاً **شرح مقاصد** قال الشارح ما به الشيء هو هو الضميرات للشيء واحدها له والأخر لها وهما متساوية فخير الجمع خبر عن الشيء وبه متعلق بكان المقدرو جملة الشيء هو في حكم اسم خبره وثو صيغ بمعنى أن كون الانشأان بنفسه لا يجعل جاعلاً بالجمع يتعلق بالإنسان باعتبار وجوده **الطريق** الهوتة على الماهية باعتبار كون الماهية شخصاً معيناً وجزئياً حقيقاً كالإنسان إذا صار بدافعاً لهذا يكون الشخص داخل في الهوتة وحققت أن عين الشخص شرطاً خارجاً عن الهوتة لكن لا لا تظهر واشتهر في شرح المواقف أن لكل شيء لما كان واحداً حقيقة هو بها هو والحقيقة

[illegible]

فان مقابله
قولنا بدونه
لا قولنا معه

عن ابي يافق
ومقابله اليهود
الذين في اليهود
لا يتركون عليه
الا حكام والامنا

هذا إشارة الى
كون اليوم بمعنى
الموجود ومخلو
في الحسنة

الجنة

[illegible]

ولا يعنى القلة المستقلة
 من كلمة رب قلة المتجدين وهم
 اصحاب الازهار الناصية
 ذلك لانه لا فرق بين الثابتة ثابتة
 لا وهو قول الامور الثابتة
 الامور الثابتة ثابتة
 لا قولك وشعرى ثابتة
 ولا مثل الكلام مفيد لزيادة قوت
 وهذا الكلام مفيد لزيادة قوت
 انه لا ينسب خلافه فهو في وصف الموضوع
 سماع ذات الموضوع بحواجز ان
 لقوة الحكم في وصف الموضوع بحسب
 انهم هم الثابت في وصف الموضوع بحسب
 ولا يكون بحسب نفس الامر ولا يكون قوتنا
 الاشياء ثابتة من قبل احداثها
 الا كما اعتبره السالك كذا في قوتها
 ولا من قبل ولا اعتبارها في قوتها
 الاعتقاد كما في قولك شعرى ثابتة
 فتدبر
 لا في ناسخ الاول فاعلم ان قوله
 لا في ناسخ الاول فاعلم ان قوله
 لا في ناسخ الاول فاعلم ان قوله

الله لا ان يقال بالنسبة الى بعض اذهان القاصدة وليس مثل
 قولك الثابت ثابت وهذا ناظر الى قوله وهذا الكلام مفيد اى
 ليس مثل المثال الذى ذكره السائل فانه غير مفيد اذ قد اعتبره متحد
 الموضوع والمحول وقوله ولا مثل قوله انا ابو النجم وشعرى شعرى
 ناظر الى قوله ربما يحتاج الى البيان فان شعرى شعرى يحتاج الى
 البيان معناه كخفائه وهو وظ ولك ان تقول حقائق الاشياء ثابتة
 يحتاج الى البيان لا بطريق التأويل والصرف عن الظاهر المتبادر لشبهة
 امر المراد به بخلاف شعرى شعرى فانه يحتاج الى التأويل وهو ان
 شعرى الشعرى ان شعرى فى معنى او شعرى هو الشعر المعروف بالبلاغة
 وهذا المعنى لا يحصل بجعل الاضافة للعهد لان معنى العهد ارادة
 بعض اشعار التكلم معناه وكما بين العنيتين والمشهور ان المراد بالبيان
 بيان صدق الكلام فيه تأكيده كونه مفيداً ويرد عليه ان شعرى
 شعرى كذلك واعلم ان الاشاعة لا ينكرون اطلاق الشئ
 على ما يعم الوجود والمعدم مجازاً فلو حمل لفظ الاشياء
 على هذا المعنى المجاز لم يتوجه السؤال اصلاً فلو قل من تصور لها
 والتصديق بها وبأحوالها فاللام في العلم لاستغراق الانواع
 بمغونة المقام ثم ان الاستدلال على ثبوت الصانع وصفاته
 بالبلاغة والغضاحة لا يحتاج صدق هذا

از نیکو العیسی
 اخذ الموضوع
 الاعتقاد
 بحسب
 من فاعل الظاهر
 قلت ان وان كان
 ناء ولا یدکنه
 مناد رحمت
 كان علم التبارک
 خلوق الظاهر
 بهستی
 هذا ان لو كان قولنا
 ولا مثلنا فافعل
 الى قولنا بما يحتاج
 الى بيان ونیس
 الى بيان
 كذلك
 على
 كما لا ینج السؤل
 على قولنا فافعل
 حتى یفعل
 ثانیة
 اقوال الفریقین
 المجاز وروا الاقوال
 علی تقدیر علی علی
 المحققین وصاحب
 كلام القائلین
 الاعتقاد
 لازم

ولا وان تحقق وانف
حقيقة من كذا بقى كونه نوعا
من الحكمه
فولان يقتصر على الشق الاخير قد يتجهك
نوعا انما ان الالتزام يتوجه على الشق الاول
ايضا فانهم
هل منشأ التوهم كون الشيء بمعنى الموجود وان
هل على المعنى الاعم فلا يتوهم فاعلم
لا سطفا
ولا قولهم يوجه هذا التوجه اسقط اعتبار
بعض الشارحين بان الشق ليس شيئا واللام في نف
حقائق الاشياء
فما هم فهموا امن الشق نف
ملاهم رحمة الله

منها يحصل في القلب فإشارة إلى أن العلم ليس بالشيء المحض بل هو علم بالذات والصفات
 عند الشرح - أعده - أما إدراكه فهو إدراكه بالذات والصفات
 كقولهم لا يدركه وهو إدراكه بالذات والصفات
 وهو إدراكه بالذات والصفات
 وهو إدراكه بالذات والصفات

ولا يمكن الفرق في الإدراك بين البهائم
 وغيرها وجعل الاحساس من اعتقاده علما
 كما يشعر به من في قولهم من قام هو
 به غير مفيد لا يبرح إلى وجه صحيح واصطلاح

قوله والاحتمال - وهذا إشارة إلى جواب
 سؤال مقدر وهو ان يقال ان التمييز عرض
 والعرض لا يقوم وح ان الاحتمال لا يكون صفة
 التمييز واجب بقوله والاحتمال

فإذا تصورنا ما هيبة الانسان حصل في
 ذهننا صورة مطابقة لها فالتغير ههنا هو
 تلك الصورة اذ بهما يتاوه ويتكشف الماهية
 الانسانية عند النفس ومتعلق التمييز هو تلك
 الماهية ولا يحصل تقيض ذلك التمييز اذ لا يتغير
 له وعلى هذا فالعلم بالانسان ليس تلك الصورة
 بل صفة توجيها يستلزم
 في العلم بالما هيبة المتصورة ليس تلك الصورة
 بل صفة توجيها

هناك ومعنى عدم احتمال التقيض ههنا انه
 لا يحتمل ذلك المتعلق ان لا يطابق تلك الصورة
 بل يطابق صورة متشابهة لتلك الصورة
 في المطابقة واما في التصديق فهو الاثبات
 او النفي ومتعلق الطرفين ومعنى عدم احتمال
 التقيض في صورة الاثبات هو ان لا يحتمل
 الطرفان ان لا يتعلق بهما ذلك الاثبات
 بل يتعلق بهما الظن والشك والوهم وفي
 صورة النفي هو ان لا يحتمل الطرفان لا يتقوا
 بهما ذلك النفي بل يتعلق بهما الاثبات او
 الشك والوهم هذا ما افاده الشريف
 قوة كماله

قوله اي بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل التغير
 الى آخره فالعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 قلة قوله والعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 رد على من قال ان ينقسم العلم الى الصورة و
 التصديق يصح لان ينقسم العلم الى الصورة والعلم
 على هذا التعريف ليس بصورة بل موجهها

منها يحصل في القلب فإشارة إلى أن العلم ليس بالشيء المحض بل هو علم بالذات والصفات
 عند الشرح - أعده - أما إدراكه فهو إدراكه بالذات والصفات
 كقولهم لا يدركه وهو إدراكه بالذات والصفات
 وهو إدراكه بالذات والصفات
 وهو إدراكه بالذات والصفات

هناك سببا عما غلط عام في من يخرج بانفشاء مطلق استا
 في المادة التي استعمل سببا في الغلط
 في المادة التي استعمل سببا في الغلط
 في المادة التي استعمل سببا في الغلط

الغاط قلت بانه العقل جازمة في مثل ادراك حلاوة الفسل
 والواضع في مثل ادراك حلاوة الفسل
 والواضع في مثل ادراك حلاوة الفسل
 والواضع في مثل ادراك حلاوة الفسل

الحان المذكور من الذكر بالكسر وهو ما يكون باللسان وانما
 لم يجعل من المضموم وهو ما يكون بالقلب وانما ذكر في
 تعريف العلم لعمومه مثل الظن والجمل حمل للفظ على الشايع
 المتبادر قوله في شمل ادراك الحواس لكن غرضه منه بخلاف التعريف
 واللغة فان البهائم ليست من اولى العلم فيها قوله لا يحتمل
 النقيض اي نقض التميز كما هو الظاهر والاحتمال المتعلقة وانما
 وصف التميز بمجازاته في التصور الصورة ومتعلقة
 الماهية المتصورة وفي التصديق الاثبات والنفي ومتعلقة
 الطرفين والعلم بهذا المعنى ينقسم بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل التغير
 اي وان لم يحتمل بان اوجب اياه

يوجب اياه قصور ولا قصد في قوله بناء على عدم التقيد
 بالمعاني فان المعاني ما ليست من الاعيان المحسوسة بالحس
 الظاهر فخرج الاحساس لكن يرد عليه انهم صرحوا بان الجزئية
 الحقيقية تدرك علما كادراك زيد قبل رؤيته واحساس
 كادراكه عند الرؤية ومقتضى التعريف ان لا تعلم تلك الجزئيات
 انما تعلمها وهو من المعاني

قوله اي بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل التغير
 الى آخره فالعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 قلة قوله والعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 رد على من قال ان ينقسم العلم الى الصورة و
 التصديق يصح لان ينقسم العلم الى الصورة والعلم
 على هذا التعريف ليس بصورة بل موجهها

قوله اي بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل التغير
 الى آخره فالعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 قلة قوله والعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 رد على من قال ان ينقسم العلم الى الصورة و
 التصديق يصح لان ينقسم العلم الى الصورة والعلم
 على هذا التعريف ليس بصورة بل موجهها

قوله اي بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل التغير
 الى آخره فالعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 قلة قوله والعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 رد على من قال ان ينقسم العلم الى الصورة و
 التصديق يصح لان ينقسم العلم الى الصورة والعلم
 على هذا التعريف ليس بصورة بل موجهها

قوله اي بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل التغير
 الى آخره فالعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 قلة قوله والعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 رد على من قال ان ينقسم العلم الى الصورة و
 التصديق يصح لان ينقسم العلم الى الصورة والعلم
 على هذا التعريف ليس بصورة بل موجهها

قوله اي بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل التغير
 الى آخره فالعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 قلة قوله والعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 رد على من قال ان ينقسم العلم الى الصورة و
 التصديق يصح لان ينقسم العلم الى الصورة والعلم
 على هذا التعريف ليس بصورة بل موجهها

قوله اي بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل التغير
 الى آخره فالعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 قلة قوله والعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 رد على من قال ان ينقسم العلم الى الصورة و
 التصديق يصح لان ينقسم العلم الى الصورة والعلم
 على هذا التعريف ليس بصورة بل موجهها

قوله اي بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل التغير
 الى آخره فالعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 قلة قوله والعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 رد على من قال ان ينقسم العلم الى الصورة و
 التصديق يصح لان ينقسم العلم الى الصورة والعلم
 على هذا التعريف ليس بصورة بل موجهها

قوله اي بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل التغير
 الى آخره فالعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 قلة قوله والعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 رد على من قال ان ينقسم العلم الى الصورة و
 التصديق يصح لان ينقسم العلم الى الصورة والعلم
 على هذا التعريف ليس بصورة بل موجهها

قوله اي بانه صفة توجب تميزا لا يحتمل التغير
 الى آخره فالعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 قلة قوله والعلم بهذا المعنى ينقسم الى
 رد على من قال ان ينقسم العلم الى الصورة و
 التصديق يصح لان ينقسم العلم الى الصورة والعلم
 على هذا التعريف ليس بصورة بل موجهها

من اشار به الى ان له تعالى علما زائدا على ذاته
وان ذاته تعالى كاف فيه بلا احتياج الى
سبب من الاسباب على ما هو رأي اهل السنة

منه على الدنيا فنفذ
القصور ان
محمود على الجوار
روينا لتفخ
منه الشيع
فولده هو
اه لا ضمه
الانسان على
يكون من
بالوجه
تلك الاشياء
منه من
وعز من
فج

[illegible]

[illegible]

فانهما
تقصوا
تقدراهما
اليهود اعرض
بمعنى
واضافه
وهو ايضا
مع كون
ولا قوله
بمعنى
بعض
فقد
الاسماء

عنه
اي الى مراد
بالشيء النسبة
عنه
وهو المراد
بالشيء النسبة
وما عليه
الاشياء وانظر
الى
على
قولنا
التنويه اي
بجمل العظم
ولا يكون الدور
هنا
على
قولنا ان
بمعنى الاخبار
في قولنا
واما خبر
اي ما
الانصارى
اشارة الى
ما وقع في
التعليق
وقد
بجني
في ان
بمعنى
وقد
الاشياء
قوله

ثم قيل والخبر سبب الاعتقاد بمدلول الخبر
وإذا تعد الخبر قوة الاعتقاد لمولده يحتاج
ثم فقولنا إشارة إلى عدم الكمية لأن كلمة ربما
للتقليل يدل على عدم الكمية وقوله كذا كاف في
الجواب وذلك لأن السؤال المذكور إشارة إلى
المعارضة وهذا الجواب إشارة إلى المعنى والاحتجاج
العقل بكوني للمعنى على ما هو المشهور قوة كمال

فَقَالَ لَهُمَا وَهِيَ الْكُذِبُ جَوَابُ سَوَالٍ مَقْدَرُكَ أَنْ
قَدْ كُفِيَ بِكَ الْخَيْرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَقْدًا مَعَ أَنْ يَوْمَ الْكُذِبِ
فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ أَنْ لَا مَدْخَلَ لِلْخَيْرِ فِيهِ وَفِي هَذَا الْكُذِبِ
بَدَّ هُوَ احْتِمَالُ عَقْلِي فِي خَارِجِ قَوْلِهِ وَلِذَا قِيلَ مَلُولُوا
الْخَيْرُ هُوَ الصِّدْقُ لَا يَلِيقُ بِجَعْلِ الْخَيْرِ بِعَنِ الْإِخْبَارِ
عَلَى مَا لِيَصِفِي قَوْلُهُ جَمِيعًا

دے قول واما وہم الکذیباء جو ان دغا مقدور
تقدیرہ کیف یكون الخبر سبب الخبر مدلولہ مع
احتمال خلاف مدلولہ لیس الخبر فیه دخل ولا
یدل علیہ بل هو بالتعقبات النظر الی ما یتولد
فقد

ست قوله فلا مدخل للخبر فيه ولما قلنا ان يقول
سئلنا ان الخبر لا مدخل له في وهم الكذب لكن لا
حصوله فيه فيجوز ان لا يصدق قوله فلا مدخل للخبر
فيه فالأولى ان يقال واما وهم الكذب فليس
بلازم لما عليه الخبر فإذا ان يكون اجتماع الأخبار باعفا
للعارضة الوهم فليس هو وهم الكذب أصلا فوه كاذب

فلا قولاً ولو بالنسبة آه فنقل عنه انه وارد على
ظواهر التعريف ان بعض الانبياء كيوشع عليه السلام
امر بمطاعة شرع من قبله فهو لم يبعث للتبليغ لانه
حصل من قبله فاجاب بقول ولو بالنسبة آه قول

هذا قولهم وقد دل الحديث بعينه دل الحديث على عموم النبي الذي هو قول الجمهور إذا لو كان ساسا يلزم أن يكون عدد الرسل بعد الأنبياء وإنما قال هنادي الحديث دون يؤيد لأن الحديث صريح في زيادة عدد الأنبياء على عدد الرسل

مع اليهود متفق في اعتقاد القتل كما يشهد له في الكشاف فلاحاجة
لا للقطع بحجة عيسى عليه السلام مع ما خبرنا عن قتله من
إلى التحمل قول مقاتره ثم لم يبلغ أصل الخبر بقوله حذوا ثواتر
أن يجهل الخبر بمقتضى الأخبار وقد مر أن قتل النصارى واليهود في أنفسهم
وعرق اليهود قد انقطع في زمان متأخر وبأجله تخلف العلم دليل
والدليل عدم الثبوت أي قوله تعالى عليه
العدم قول ربما يكون من الاجتماع فيه إشارة إلى عدم الكلية لكنه

كاف في الجواب والتحقيق ان اجتماع الاسباب يقتضي قوة السبب
 انه في الجواب قلنا اجتماع الاسباب لا يقول بقوله وربما
 والخبر سبب للاعتماد واما وجه الكذب فلا تدخل للخبر فيه ولذا

قيل مدلول الخبر هو الصدق والكذب احتمال عقلي قوله والرسول
 حجة بالاعتقاد
 انسان بعينه الله تعالى لتبليغ الاحكام ولولا النسبة الى قوم
 لان النبي من بعثه الله لتبليغ الاحكام
 احمد بن حنبل

آخرين وهو هذا المعنى يساوى ان النبى كنى الجمهور على ان النبى
 لا يعطى النبى الرسول يد ليعمل خارج النبى وصيغة بدون الرسول قد
 اعلم ويؤيده قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى
 ففهموا عمت النبى لان الزيادة في العدد بهذا العموم
 وقد دل الحديث على ان عدد الانبياء ازيد من عدد الرسول

فأشترط بعضهم في الرسول الكتاب واعترض عليه بأن الرسل
تخرج على عمومية النعمان من الرسل وبيان الاختلاف في وجه العمومية
ثلثمائة وثلاثة عشر والكجاء مائة وأربعة فلا يصح الاشتراط اللهم
أعني أن يكون الكتاب

لا ان يكفي بالكون معه ولا بشرط النزول عليه ويمكن ان يقال
 انهم انما يكررون نزول الكتب كما في الفاتحة ^{اي في الرسول} ويخصمون بعض الصحف
 ببعض الانبياء في الروايات على تقدير صحتها ^{اي في الرسول} لنزولها عليه او لا
 واشترط بعضهم في الشرع الجديد وقده المولى الأستاذ ^{عليه السلام} بان اسمع

١٢٠ قول وادع لعل
 بعد الانبياء
 انك غير بعض آيات القرآن حديثا ولا نصا
 مثل هذا لا يقال بازاى
 مثل جواب سؤال مقدس وهو ان لو قال في ركود
 نزول النبي اثم عدم تخصيص بعض الصفات ببعض
 الانبياء في بعض الآيات فاشترط في جواب
 بوجوب الاول منع صحة تلك الآيات المشتملة
 بالاختصاص والثاني بتسليم معتمدا على قولنا انما
 عماد كلامه وانما هو في العمومية واصلها لا الوجه
 مثل قولنا ان بيان الرسول الشئ الجديد لا النبي
 ووجه ان بيان الرسول الشئ الجديد لا النبي
 اذ ليس شرط في الرسول الشئ الجديد لا النبي
 مثل قول وادع لعل
 رجاء الله وهو اولى قاض في القسطانية

[illegible]

تأمله من اجل تصور العنوان
موقوف على الاستدلال فتوقفه عليه فبطلت
العنوان اما غلط المعتد فلا ندعي ان تصور الخبر ليس الامر ذلك
موقوف على الاستدلال فتوقفه عليه فبطلت
العنوان اما غلط المعتد فلا ندعي ان تصور الخبر ليس الامر ذلك
موقوف على الاستدلال فتوقفه عليه فبطلت
العنوان اما غلط المعتد فلا ندعي ان تصور الخبر ليس الامر ذلك

ان يتوقف التصديق الضمني بثبوت الرسالة
للخبر على الاستدلال يستلزم توقف صدق
خبره على ذلك الاستدلال ^{فبما}
فقد رجع رد على كلام الفارح بحسب
الظاهر ان تصور آه لكنه يتوقف الابرار المذكور
عن كلام الشافعي يقال ان الكلام آه ^{بما}
فقد يتحتم تصور محمد عليه السلام مثلا بالرسالة
لا يجعل صدق قوله البينة للدعي وتبين علمنا ان
بديها فغير ان تصور هذه الخبر بعنوان ما بلغه
الرسول فلهذا هذا الخبر الذي بلغه الرسول لصدق
ان ما يجعل له التصور صدق هذا الخبر بديها
لكن الكلام في صدق ملحوظا من حيث ذاته ولا
شك ان صدق ملحوظا من حيث ذاته استدلال
لابد من هذا ما ذكره في تفسير كلامه قوله قال
توقفه بعنوان المتغير بديها مبنية على بديها
فولنا كل متغير حادث ولا فلا وقوله فاعلم
اشارة اليه ^{بما}
فلا اي بعنوان قولنا العالم حادث نظري
وقولنا التغير حادث بديهي من ان الموضوع
الحقيقي في القضية امر واحد فاختلافها
بالبداهة والنظرية بمجردها اختلافها بعنوان
فان عنوان العالم نظري والعنوان بالتغير
بديهي ^{بما}
فقد قوله فيلغو ذكره آه اجب عنه بان معنى
التيقن في اللغة عدم احتمال النقص وزوال
الشك ويقابله الظن ثم اعتبر فيه الشك في
والمراد هنا هو المعنى اللغوي بقرينة عطف
الثبات عليه فلا يكون ذكر الثبات ح لغوا ^{بما}
فقد قيل وجه النظر انه لا معنى لاحتمال النقص
الامر كما مر من المراد باحتمال النقص ههنا هو
تجوير العقل لا ما يرام لا مكان الثاني ولو سلم
فالتقصيص فكيف تفسيره فلو سلم
فقد اي جوبا الاعتقاد المطابق الحازم الثبات
ففي هذا التقدير قد يوجب العلم الاستدلال فيكون
مغنيا عن ذكر قوله والعلم الثبات يضاهي العلم الثبات
بالضرورة في التيقن والاثبات لان معنى لقولنا

والكل غلط لان تصور الخبر بالرسالة لا يجعل صدق الخبر بديها
نعم تصور الخبر بعنوان ما بلغه الرسول يجعل صدق بديها لكن
الكلام في صدق الخبر الملحوظ من حيث ذاته ونظيره ان ثبوت
الحادث للعالم الملحوظ من حيث ذاته نظري ومن حيث عنوان
التغير بديهي فثابت قوله اي عدم احتمال النقص هذا المعنى
بعم الثبات فيلغو ذكره اللهم لان يراد عدم الاحتمال في
نفس الامر وعنده العالم في الحال لا في المثال وفيه ما فيه فالاولى
ان يفسر التيقن بالخبر المطابق قوله فهو علم بمعنى الاعتقاد آه
ولا يخفى ان قوله بوجه العلم الاستدلال في معنى هذا الكلام
لان هذا هو معنى العلم عندهم وايضا سائر العلوم النظرية
كذلك فواجبه التخصص بالذکر والاقران مراد المصنف
بيان قرينة من الضروريات في قوة التيقن وكما للثبات
وكأنه اشارة الى ما يقال ان الادلة النقلة مستندة
الى الوحي المصدق اليقين والثابت بالايدي المستندة
لكمال العرفان المنزه عن شائبة الوهم بخلاف العقليات
الصرفة فان العقل يعارضه الوهم فلا يصفو عن كذا
قوله علم بالتواتر هذا مجرد فرض للتشديد ولا فهذا الحديث

فان العلم في قولنا بوجه العلم الاستدلال في معنى هذا الكلام
لان هذا هو معنى العلم عندهم وايضا سائر العلوم النظرية
كذلك فواجبه التخصص بالذکر والاقران مراد المصنف
بيان قرينة من الضروريات في قوة التيقن وكما للثبات
وكأنه اشارة الى ما يقال ان الادلة النقلة مستندة
الى الوحي المصدق اليقين والثابت بالايدي المستندة
لكمال العرفان المنزه عن شائبة الوهم بخلاف العقليات
الصرفة فان العقل يعارضه الوهم فلا يصفو عن كذا
قوله علم بالتواتر هذا مجرد فرض للتشديد ولا فهذا الحديث

فقد رجع رد على كلام الفارح بحسب
الظاهر ان تصور آه لكنه يتوقف الابرار المذكور
عن كلام الشافعي يقال ان الكلام آه
فقد يتحتم تصور محمد عليه السلام مثلا بالرسالة
لا يجعل صدق قوله البينة للدعي وتبين علمنا ان
بديها فغير ان تصور هذه الخبر بعنوان ما بلغه
الرسول فلهذا هذا الخبر الذي بلغه الرسول لصدق
ان ما يجعل له التصور صدق هذا الخبر بديها
لكن الكلام في صدق ملحوظا من حيث ذاته ولا
شك ان صدق ملحوظا من حيث ذاته استدلال
لابد من هذا ما ذكره في تفسير كلامه قوله قال
توقفه بعنوان المتغير بديها مبنية على بديها
فولنا كل متغير حادث ولا فلا وقوله فاعلم
اشارة اليه
فلا اي بعنوان قولنا العالم حادث نظري
وقولنا التغير حادث بديهي من ان الموضوع
الحقيقي في القضية امر واحد فاختلافها
بالبداهة والنظرية بمجردها اختلافها بعنوان
فان عنوان العالم نظري والعنوان بالتغير
بديهي
فقد قوله فيلغو ذكره آه اجب عنه بان معنى
التيقن في اللغة عدم احتمال النقص وزوال
الشك ويقابله الظن ثم اعتبر فيه الشك في
والمراد هنا هو المعنى اللغوي بقرينة عطف
الثبات عليه فلا يكون ذكر الثبات ح لغوا
فقد قيل وجه النظر انه لا معنى لاحتمال النقص
الامر كما مر من المراد باحتمال النقص ههنا هو
تجوير العقل لا ما يرام لا مكان الثاني ولو سلم
فالتقصيص فكيف تفسيره فلو سلم
فقد اي جوبا الاعتقاد المطابق الحازم الثبات
ففي هذا التقدير قد يوجب العلم الاستدلال فيكون
مغنيا عن ذكر قوله والعلم الثبات يضاهي العلم الثبات
بالضرورة في التيقن والاثبات لان معنى لقولنا

[illegible]

[illegible]

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

تقسيم القديم بالاشترار ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

هو القصد الى ايجاد الموجود بوجوده قوله والمستند الى الموجب

القديم قديم اي مستمران قلت يجوز ان يستند بشرط متعاقبة
لا الى النهاية فلا يلزم قديمه قلت بطله برهان النطق
كما سيبي نعم يرد ان يقال يجوز ان يشترط القديم
المستند الى القديم باهر عدمي كعله حادث مثلا وعند

وجود ذلك الحادث زال المستند لزوال شرطه

لا لزوال علته القديمة قوله فان كان مسبوقا

لوقبل فان كان مسبوقا يكون آخر في خيز آخر

فركة والافسكون لم يرد سؤال ان الحدوث

قوله الحركة كونان يرد عليه ان ما حدث في

مكان وانتقل الى آخر في الآن الثالث لزمان يكون

كونه في الآن الثاني جزءا من الحركة واشكون

معا فلا يمتازان بالذات والحق ان الحركة كون اول في

مكان ثان والسكون كون ثان في مكان اول

وهذا ظاهر عند تجديد الاكون بحسب الاثبات واما على

القول ببقائها فيه ايضا اشكال قوله فهو حادثا زوالا

ان قلت جواز لا يستلزم وقوعه فيجوز ان يوجد سكون مستمر

ف قوله بطله برهان التطبيق لانه يجري في مطلق
السلسلة سواء كانت مجتمعة الاجزاء في الخاج
او متعاقبة غير مجتمعة فيه على ما سيجي
ان شاء الله تعالى فلا بد ان يكون التفرقة متعاقبة
الى شرط مستند الى الواجب لذاته بالايجاب
وبلا واسطة فيكون قد بما معناه مستمر وحينئذ
يكون كل ما هو مستند اليه بتوسطه قديما يمتد
المستمر ايضا فلا يلزم تخلف المعلول عن علته
النامة فينت ان كل ما هو مستند الى الموجب
القديم مستمر فطر بان عدم يكون ذيلا على
الحديث كقوله

عنه فوله ان قلت يجوز ان لا نسلم ان

المستند الى الموجب القديم وقوله يجوز ان

سند مسا ولنع تنبج

ف قوله كعله حادث اه اي عدم المستند

على وجوده ويكون ذلك عدم مستندا

الى عدم آخر وهذا يشعر كل عدم الى عدم

آخر ولا يجب انهاءه الى عدم متع لذاته

في تسلسل العلما الى غير النهاية ولا دليل

على امتناع العدما المرتبة الغير المتناهية

ف قوله والافسكون اي وان لم يكن مسبوقا

يكون آخر في خيز آخر سواء كان مسبوقا يكون

آخر في ذلك الحين بعينه او لا يكون مسبوقا

يكون آخر اصلا كما ان الحدوث شجاع

ف يعني لولم يفسر المسبوق في مفهوم السكون

بدعم الى ما كان مسبوقا يكون آخر في ذلك الخيز

ف قوله بطله برهان النطق
كما سيبي نعم يرد ان يقال
المستند الى القديم باهر عدمي
كعله حادث مثلا وعند
وجود ذلك الحادث زال
المستند لزوال شرطه
لا لزوال علته القديمة
قوله فان كان مسبوقا
لوقبل فان كان مسبوقا
يكون آخر في خيز آخر
فركة والافسكون لم يرد
سؤال ان الحدوث
قوله الحركة كونان يرد
عليه ان ما حدث في
مكان وانتقل الى آخر في
الآن الثالث لزمان يكون
كونه في الآن الثاني جزءا
من الحركة واشكون معا
فلا يمتازان بالذات والحق
ان الحركة كون اول في
مكان ثان والسكون كون
ثان في مكان اول وهذا
ظاهر عند تجديد الاكون
بحسب الاثبات واما على
القول ببقائها فيه ايضا
اشكال قوله فهو حادثا
زوالا ان قلت جواز لا
يستلزم وقوعه فيجوز ان
يوجد سكون مستمر

الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا
الاشترار من القديم ليس مالا

ف قوله بطله برهان النطق
كما سيبي نعم يرد ان يقال
المستند الى القديم باهر عدمي
كعله حادث مثلا وعند
وجود ذلك الحادث زال
المستند لزوال شرطه
لا لزوال علته القديمة
قوله فان كان مسبوقا
لوقبل فان كان مسبوقا
يكون آخر في خيز آخر
فركة والافسكون لم يرد
سؤال ان الحدوث
قوله الحركة كونان يرد
عليه ان ما حدث في
مكان وانتقل الى آخر في
الآن الثالث لزمان يكون
كونه في الآن الثاني جزءا
من الحركة واشكون معا
فلا يمتازان بالذات والحق
ان الحركة كون اول في
مكان ثان والسكون كون
ثان في مكان اول وهذا
ظاهر عند تجديد الاكون
بحسب الاثبات واما على
القول ببقائها فيه ايضا
اشكال قوله فهو حادثا
زوالا ان قلت جواز لا
يستلزم وقوعه فيجوز ان
يوجد سكون مستمر

لا تراها
وانما يلزم حواء
ذلك ان لو كان الحريم يعلم
حضوره لكان لاشا فته حاصله
الدليل على وجودها هو
حاصل يدرجه
لم يستدرك انتفاء الدليل
فاجاب بان معلومها
وذلك

١٠ ايات مفصلة
 التباين في المسائل
 الواجب ان يكون على الشرح
 من قبله
 في كل مسألة
 من المسائل
 التي هي
 في المسائل
 التي هي
 في المسائل
 التي هي

العا له فمع ان قال
واحد من الفقهاء انما
ان يوم الواحد من
يكون بالانوار من
ليس مستدركا
قول النبي صلى الله عليه وسلم
ان الواحد من
فقالوا انما
فقالوا انما
فقالوا انما

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

اما الاول فلان من شأن الآلة كمال القدرة واما الثاني فانه لا
توارد العلتين المستقلتين واما الثالث فلانه ترجيح بلا مرجح
ويرد عليه ان البرزخ ^{على الشايع} اما على تقدير التماخ الفرضي فيخند يرد
منع الملازمة لان وجودهما لا يستلزم وقوع ذلك ^{على تقدير تقدير الآلة} بالتقدير
عقلا واما على الاطلاق فيخند يمكن اختيار الاول وكما للقدرة
في نفسها لاينا في تعلقها بحسب الارادة على وجه يكون للقدرة
الاخرى مدخل كما في افعال العباد عند الاستاد وكذا يمكن
اختيار الثالث بان يري احدهما الوجود بقدرة الآخر ^{بغير} وقصور
بارادته تكوين الامور الى الآخر ولا استحالة فيه ^{بغير} والتحقق
في هذا المقام انه ان حل الآلة الكريمة على نفي تعدد الصانع
مطلقا فهي حجة اقناعية لكن الظاهر من الآية نفي تعدد
الصانع المؤثر في السماء والارض حيث قال الله تعالى
وكان فيما الهة الا الله لفسد فاذا ليس المراد التمكن فيها
فالحق حينئذ ان الملازمة قطعية اذ التوارد باطل فاثبتوها
ما على سبيل الاجتماع او التوزيع فيلزم انعدام الكل او
تلبعض عند عدم كون احدهما صانعا مؤثرا لانه جزء علة
وعلة تامة فيفسد العالم ^{على تقدير ان يكون تأثيرها على سبيل التوزيع} فلا يوجد هذا المحسوس كلا او بعضا

ان يكون الملازمه قطعاً
 فلا يفيد القطع الا بهان
 ان التامع يمتثل اذ هو
 قاطع ولا يلزم الفساد
 عند عدم كونه صاعداً
 قطعاً فليس هو الملازمه
 المستقل عن الملازمه
 بناء على ما قلنا من ان
 ذلك قول واحد من
 التوارد على الملازمه
 لا قول واحد من
 فليس هو الملازمه
 ان الله عز وجل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

له مدخل في دبره الحكيم اعتبار النظم والاعتبار من الحركات والاعتبار من الحركات والاعتبار من الحركات
استدلال الحكماء على حكمة الخلق في نظام الكون والاعتبار من الحركات والاعتبار من الحركات
بالسمع والبصر فالنظام والاعتبار من الحركات والاعتبار من الحركات

وَالْأَمْرُ بِالْإِصْلَاحِ
عَلَى أَتْقَاكُمْ
بِدِينِهِمَا

ان يستدل به بغير ان اعتبار
النظم الديني والنظام الحكمي
مدخلا في ادراكه الحكم
ذكر الاعتبار يكون اختيار
العلم على كونها قادرا على
مخاراة الاكلان كونها قادرا
الاختيار يكون حادفا على ما هو المشهور
ان لا يتصور المقصود منها ان لا يكون
منه زائدة على وجه الاطلاق لا بد
للاختيار المقصود منها ان لا يكون
احداثا على وجه الاطلاق لا بد
لما يتصور المقصود منها ان لا يكون
نه في ان السمع والابصار له اعتبار
ادراك السمع والابصار له اعتبار
العلم على وجه الاطلاق لا بد
واما كون السمع والابصار له اعتبار
فمنه ان السمع والابصار له اعتبار
الوجودية ان شاء الله تعالى

وجه التأمل أن العلم كافٍ في الأحداث
على وجه الالتقان ولا يتوقف على السمع
والبصر فتشبهت بما بالسمع أو بانضده نقص
يجب تزيينه تعالى عنه ^{مسلم}
نقد قوله غير مطرد لأن أوصافه تعالى غير مل
لها فلا يكون جامعاً بخلاف التقسيم باختصاص
الذات بالنبوت فانه شامل لجميع أفراد النبوة
ثم انه هائل كما يتصور بين الجمهور من الزمن كذلك
يمكن بين العرضين بين الجمهور من الاختصاص
لها بموجودين فلا يثبت قيمار المعنى بالمعنى
قوله كمال

ك المفقود من الكتب في مبحث فئمة المعلوم الى
الموجود والموجود المعلوم في الموجود الى الواجب الممكن
ثم الممكن الى الجوهري والعرضي انه يطلق على وصفه
تعالى العريضي وان لم يجوزوه لا ليهما مه التباين والحدوث
منه
نت قوله وعدم بقاء الاعراض قد عرفت انه مسلک
خاص للاشعرى على خلاف الحسن لا لکلامه

فلا قوله هذاردا جمالي ههنا ثلث فرق الفقرة الاولى
الفلاسفة وهم يقولون ببقاء الاجسام والاعراض
جميعا الثانية انصارى فهم يقولون بعدم بقاء
الاجسام والاعراض جميعا والثالثة الاشاعة
فهم يقولون ببقاء الاجسام دون الاعراض

لا قوله هذاردا جمالي الدليل لهم اذ ليس المتكلمين
على امتناع بقاء العزى وهو بقاء العزى وهو قوله
والا لكان البقاء معنى قائما به اهـ قد
لا قوله هذاردا جمالي ويمكن ان يكون معاوضة
ذالة على بقاء الاعراض من تقريرها ان القول ببقاء الاعراض
وعده بقاء الاعراض تحكم ولما اجمعوا على بقائها
ثبت بقاء الاعراض شجاع
لف بدل عليه انهم قالوا في تعريف الجوهري ماهية
اذا وجدت وجدت لاف موضوع فيلزم ان يكون له
ماهية وجوده زائدة عليها مع ان وجودها لا يوجد
عينه فعلم ان مراده هي الماهية الممكنة كسكنة

فك مع ان العاجل يكون
ولا يزيد ويجوز على ما هيته
ممكنا ولا يزيد على ما هو
لان عيناها عندنا
من انقسام الموجودات
ففي ذلك لان كل ما يكون
عليه كما يقع في
على ذلك ولا يقع
مراعاة العلم

البدع والنظام المحكم له مدخل في نهاية الحكم والافهمكن ان
 البدر مقدم ^{شهر مقدم} مستند مؤخر ^{أما الحكم} استند مؤخر ^{شهر مقدم} مستند مؤخر
 يستدل بحدوث العالم على القدرة والاختيار وكل قادر عالم
 فظاهر كلام الشارح ^{بمع السمع} ^{بمع البصر} ولكن في دلالة الاحداث
 على وجه الاتفاق عليها تام ^{فوله} وهذا مبني على انقاء الشيء معنى
 زائد على وجوده وعلى ان هذا الزائد امر موجود في نفسه حتى يكون
 لان المعدوم لا يكون عرضا لان العرض قدس من الوجوه
 عرضا وهو متوعد ايضا قوله كما في وصف المار يعني ان تفسير القيام
 بالبيعة في التحيز غير مطرد في اوصافها ^{وقد يدفع} بان التفسير
 لقيام العرض لا مطلق القيام واوصافها تعالى ليست اعراضا
 ولذا حكموا ببقائها وعدم بقاء الاعراض قوله وان نقاء الاعضاء

هذا دارجا إلى دليلهم وحاصله أن ما ذكره استدلال في مقابلة
من دليل عدم بقاء الأعراض فلا بد من قيام المعنى بالعدم
الضرورة لأن أصحابنا جعلوا الحكم ببقاء الأجسام ضروريا وعدم
بقائها ليس بالبعد عند العقل من عدم بقاء الأعراض فبما هو ضروري
أي كما كان بقاء الأجسام
أيضا قولهم وأرادوا به الماهية الممكنة فيلزم أن يكون ممكنا وأن يزيد
أي لا فرق بين الأجسام والأعراض في البقاء وعدمه أي وأجاب الجواب
وجوده على ما هيته ووجود الواجب عين ذاته عندهم قوله وفيه
أي الجوهري أي ماهية الجوهري
نظر للقطع بتغاير المفهومات وأيضا لاسلام أن الإذن بالشئ إذن
أي ويرد أيضا
مرادف ولازمه كلف وقد يكونان موهين للنقص ولا شك في صحة
ذلك أي إطلاق موهين للنقص على الله تعالى الضمير يرجع المرادف ولازمه قوله
إطلاق خالق كل شيء ويلزمه خالق القدرة والخازير مع عدم جواز

ثم لو ورد اذن الشئ مع ان العرفه
 اعرف على الله تعالى مع ان الشئ
 مع ان العرفه بجميع نزيه الله تعالى
 وهذا يقتضي جميع نزيه الله تعالى
 بل اطلاق كلفظ عليه تعالى
 والمراد في العرفه
 وقوله مع عدم حوازل اطلاق الاذن
 وانما نزيه الله تعالى
 فاما اذا اقتضى الاستبراء والا
 فاما الاطلاق فاما الاستبراء
 فاما الاطلاق فاما الاستبراء
 فاما الاطلاق فاما الاستبراء

عنت اى وان لم يكن
له مدخل اه
عش
فما كان وشهته
بقا بها مجدد
الاصل ليس
با بعد من ذلك
فما لا عرض
اجا
عنت
موت ليس باور
النفى متوجع الى
الزبانه لا الى
الاصول والاشكال
ان عدم بقاء
الاعراض بعيد
عند العقل من
بقاء الاجسام
مسما
عند
فلا يكون الواجب
ان انما هو من
عند الحكماء لا يضل
اجا
شقيق
صباح لا اى
هو من اولد واقع
فوق كمال
مخرج

[illegible][illegible]

۱۰۰

[illegible]

كانوا والتسركذا درجة يعلم انه يحمله على مقابلة
في يوم كذا ويخفف الغم في اول الحزب مثلاً وهذا العلم
ثبت له حالاً القابلة وفيها وبعد ما ليس في علمه مثلاً
كان فواكث ويكون بدعي حاضرة عنده في اوقاتها
الاولا وبانما التعلق بالارزقة في علمها والحاصل ان
تعليم العلم بالشيء الزمان في العلم يلزم ان يكون
زعموا يلزم تغييره كذا في شرح المقاصد قول احمد
ثـ وفي تركهم الغم وذلك مثل علم الغم بزيادة سيئه
البدو والسر في الغد في بيت عقل مستدعما لذلك
العلم فلم يعلم لاجل الظلمه دخول البدو لا يتغير ذلك العلم
المستدعـم سواء كان دخل زيد انسد اوله بدخل قوله كذا
ثـ فذلكم العلم والهم ويعلم خسوف القمر في ساعة وهو
لا يعلم بحجى الساعة اعلى الحزب

ددت قوله ولا يقدر على أكثره فقدر بمحضه الفعل
والتركيب يصح منه تعالى إيمان العالم وتركه فليس شيء
منها إلا زمانة بحيث يستحيل انكاف عنه تعالى وإلى هذا
ذهب المنكرون وكلمه وقدر متعلق عليهما لأننا الحكماء
ذهبوا إلى مشية الفعل الذي هو الغرض والمحو ولا زمانة
تعالى كزوم العلم فيستحيل الانكاف بهنما فقدمنا تفسير
الأولى وأجب الصدوق وقدم الثانية بمنع الصدوق
وكلنا الشرطين مما دفان في حق الله تعالى وسبحانه
كذا في شرح المواقف قوله كمال

ذلك قوله بمعنى صحة الفعل له وهو الاختيار والمعنى
الانحصار لما في اللجوب والایجاب واما المعنى الثاني فلا
يتألفه ومثله الامكان العام يصدق على الواجب وان
كان الامكان الخاص يتألفه مطلقا
وقال العلامة انه مرید بمعنى انشاء فعل وان لم يشرأ
به بفعل نكر مشبهة الفعل من لوازم الذات كاعلم والقدرة
فيكون الجاء فاعلم ينكر المشبهة الفعل والترك
كما قال المتكلمون صلاح الدين

فقد قيل يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب فيه انه ان ادا كل واحد منها يدل على معنى زائد على ذاته تعالى في نفس الامر والحاج فهو مجموع وان اراد ان هذا التاميل يدل على زيادة المفهوم: فينا على انه تعالى في نظر العقول المتعبرين فهو مسلم وكلام حق لكن لا كلام فيها اعني الزيادة

الى محض برء عليه انه يجوز ان يكون بعض الامور غير قابل للتعلق
 بغير الله تعالى

العلم كالمشتقات بالنسبة الى القدرة قوله لا يعلم الحزنيات اى من
 فيه اذ منع عجز خال عن السند فلا يستقيم اليه وهذا المقام على ان التفتت ذلك في العالم مما لا يرتد فيه
 حيث هي حزنيات بل يعلمها من حيث هي كلياتها يعلم المنجم بان في
 اى خسوف القمر ^{الى علم على الوجه الذى ذكره} وساعة كذا خسوفها وهذا العلم يستمر قبل الوقوع وبعد
 به

قوله ولا يقدر على أكثر من واحد لا يقل مذهب الفلاسفة هو الإيجاب والقدرة تنافيها لأننا نقول منافي الإيجاب هو القدرة

بمعنى صحة الفعل والترك وأما القِدْرَةُ بمعنى إنه انشاء فعل
وان لم يشأ لم يفعل فتفق عليهما بين الفريقين إلا أن الفلاسفة

يَجْعَلُونَ مِثْلَهُ الْفَعْلَ لَزِمَةً قَوْلُهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى مَفْهُومِ قَوْلِهِ مِثْلَهُ الْفَعْلَ لَزِمَةً أَهْ فِيؤَلِّ قَوْلُهُمْ إِلَى الْإِجْبَابِ مَعَ الشُّعُورِ عَاجِزَةٌ لَا كَمَا يَجِبُ النَّارَ لِلْأَحْزَاقِ

الواجب هذا ما يدل على زيادة المصهور ولا كلام فيها والكلام
في زيادة الحقيقة ولا يدل عليها قوله وإن صدق المشتق على

الشيء يقضى له ان اراد اقصاء ثبوت المأخذ في نفس محسب
الخارج فنقض مثل الواجب والموجود وان اراد اقصاء

ثبوت لموصوف بمعنى اتصاف به فلا يتم بذلك عرضه

وَقَدْ رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَسَامِعِ قِيَامِ أَحْوَادِ
 أَي لَوْ كُنْتُ تَسْمَعُ لَتَقَالَى مَوْجُودَةٌ فِي الْحَاجِ سَيِّئِ إِلَى الْفَلَّاسَةِ
 بِذَاتِ تَعْلَى قَوْلُهُ أَنَّهُ عَالِمٌ لِأَعْمَلِهِ أَنْ قُلْتُ لَعَلَّ جِرَادَ هَمَّانَهُ
 تَوَجَّاهُ إِلَى الْوَيْلِ مِنْهُ بِمُسْتَوْدَعِ سَيِّئِ إِلَى الْفَلَّاسَةِ

علم لإعـ صفة حقيقـة لـ قـلت يابـة قولهم بانه عالمـة

[illegible]

لكن لا يلزم قولهم بالقدماء الثلاثة اذ لو قطع النظر عن الاتحاد فارتفع
 والاف واحد قوله بالقطع بان مراتب الاعداد من الواحد العده هو
 الكم المنفصل ولا انفصال في الواحد فلا يكون عددا ولا فيفسروا
 بما هو نصف مجموع حاشيته ومنهم من قال العدد ما يقع في العده
 فيكون اعم من الكم المنفصل فكلام الشارح مبنى على هذا المذهب
 او على التغليب قوله مع ان البعض جزء يرد عليه انهم اتفقوا على ان
 من المراتب لا يتألف الا من وحدات مبلغة تلك المرتبة فاجزاء العشرة
 عشرة وحدات لا خمستان ولا ستة واربعه الى غير ذلك من الاحتمالات
 قوله فالاولى ان يقال وقد يجاب ايضا بان القديم هو الاخرى القائم
 بنفسه ولو سلم فالكلم تعدد القدماء بالذات لا المطلقة ولا يخفى انه
 لا يوافق مذهب المتكلمين قوله وما في نفسه في محتملة وقد سبق ما فيه
 من انه يخالف ما اشتهر به من ان كل ممكن محدث اه اى مسبق بالعدم
 قوله والكرامية الى نفوذها يرد عليه انهم قالوا بقدم المشية
 والكلام وفسروه بالقدرة على التكلم فالتفريع المذكور غير ظ
 قوله قدسروا الغيرة يكون الموجودين اه قالوا يقال في العرف
 واللغة ما في الدار غير زيد مع انه ذو قيد وقدره واجب
 بان المراد بالغير هنا فرد اخر من نوعه ولا يلزم ان لا يغيره
 الخالق كما هو مشهور بين القوم بحجج

نحم الله وليس ان مراتب الاعداد لا يتألف الا من الواحدات
 التي يكون مبلغة العدد الذي هو يتألف منها لكن يجوز
 ان يكون مراد الشارح من قوله مع ان البعض جزء من
 ذاتيات البعض فلا يرد السؤال المذكور
 في قوله وقد يجاب حاصله ان القول بان ثلثة الصفات
 لا يستلزم القول بقدماها لكونه اخص فان القديم
 هو الاخرى القائم بنفسه والصفات ليست قائمة
 بنفسها **قوله احمد**
 في قوله وقد يجاب ايضا اى لا ينسل ان في اثبات
 الصفات القول بالقدماء لمجواز ان يكون القديم هو الاخرى
 القائم بنفسه ولا يكون الصفات قدما لعدم قيامها
 بانفسها **شجاع**
 في قوله فانك بعد القدماء بالذات بمعنى عدم
 المسبوقية بالغير وقدم الصفات زمانا بمعنى عدم
 المسبوقية بالعدم **شجاع**
 في قوله لا يوجد الذي لا يحتاج في وجوده الى غيره
 في قوله لا يوافق اه لانه يلزم من حيث ان يقولوا بالقدم
 الثاني ما انهم لا يقولون به لان فيه رفضا لكثير من
 القواعد الاسلامية كما ذكره الشارح ولهذا لا يتسبون
 القدم الى الذات والزمان **م**
 في قوله لا يوافق مذهب المتكلمين فان القول بالقديم
 بالذات انما هي من اصطلاح الفلاسفة حيث سمو القديما
 مطلقا في القديم بالذات والى القديم بالزمان والثاني
 اعم من الاول لصدق الثاني على العقول العشر دون الاول
 فانه لا يصدق في الاعلى الواجب ثبات **قوله**
 في قوله لان القديم حدهم هو الموجود الذي لا يكون وجوده
 مسبقا لعدم سواء كان قائما بنفسه كذا في تعاريف الغير
 كمصفاته تعاريفنا لا يقولون بالقديم بالذات بل بالقديم
 بالزمان **شجاع** في قوله وقد سبق ما فيه والجواب عنه
 ان كل ممكن محدث سوى صفاته تعاريفنا والدليل ان كل ممكن
 من افراد العالم والصفات ليست منها **مسلم**
 في قوله وقد سبق ما فيه من انه يخالف ما اشتهر به من ان
 كل ممكن محدث اى مسبق بالعدم اقول ان تقرير هذا القول
 هكذا كل ممكن محدث اى لا يمكن قائما بذاته لله تعالى
 فلا يكون قدما بمحض المحركات مثل صفته البارحة اسمه
 الخالق كما هو مشهور بين القوم بحجج

لكن لا يلزم قولهم بالقدماء الثلاثة اذ لو قطع النظر عن الاتحاد فارتفع
 والاف واحد قوله بالقطع بان مراتب الاعداد من الواحد العده هو
 الكم المنفصل ولا انفصال في الواحد فلا يكون عددا ولا فيفسروا
 بما هو نصف مجموع حاشيته ومنهم من قال العدد ما يقع في العده
 فيكون اعم من الكم المنفصل فكلام الشارح مبنى على هذا المذهب
 او على التغليب قوله مع ان البعض جزء يرد عليه انهم اتفقوا على ان
 من المراتب لا يتألف الا من وحدات مبلغة تلك المرتبة فاجزاء العشرة
 عشرة وحدات لا خمستان ولا ستة واربعه الى غير ذلك من الاحتمالات
 قوله فالاولى ان يقال وقد يجاب ايضا بان القديم هو الاخرى القائم
 بنفسه ولو سلم فالكلم تعدد القدماء بالذات لا المطلقة ولا يخفى انه
 لا يوافق مذهب المتكلمين قوله وما في نفسه في محتملة وقد سبق ما فيه
 من انه يخالف ما اشتهر به من ان كل ممكن محدث اه اى مسبق بالعدم
 قوله والكرامية الى نفوذها يرد عليه انهم قالوا بقدم المشية
 والكلام وفسروه بالقدرة على التكلم فالتفريع المذكور غير ظ
 قوله قدسروا الغيرة يكون الموجودين اه قالوا يقال في العرف
 واللغة ما في الدار غير زيد مع انه ذو قيد وقدره واجب
 بان المراد بالغير هنا فرد اخر من نوعه ولا يلزم ان لا يغيره
 الخالق كما هو مشهور بين القوم بحجج

انما يلزم من قولهم بالقدماء الثلاثة ان يكون القديم هو الاخرى القائم بنفسه
 والاف واحد قوله بالقطع بان مراتب الاعداد من الواحد العده هو الكم المنفصل
 ولا انفصال في الواحد فلا يكون عددا ولا فيفسروا بما هو نصف مجموع حاشيته
 ومنهم من قال العدد ما يقع في العده فيكون اعم من الكم المنفصل
 فكلام الشارح مبنى على هذا المذهب او على التغليب قوله مع ان البعض جزء
 يرد عليه انهم اتفقوا على ان من المراتب لا يتألف الا من وحدات مبلغة تلك المرتبة
 فاجزاء العشرة عشرة وحدات لا خمستان ولا ستة واربعه الى غير ذلك من الاحتمالات
 قوله فالاولى ان يقال وقد يجاب ايضا بان القديم هو الاخرى القائم بنفسه
 ولو سلم فالكلم تعدد القدماء بالذات لا المطلقة ولا يخفى انه لا يوافق
 مذهب المتكلمين قوله وما في نفسه في محتملة وقد سبق ما فيه من انه يخالف
 ما اشتهر به من ان كل ممكن محدث اه اى مسبق بالعدم قوله والكرامية الى نفوذها
 يرد عليه انهم قالوا بقدم المشية والكلام وفسروه بالقدرة على التكلم
 فالتفريع المذكور غير ظ قوله قدسروا الغيرة يكون الموجودين اه قالوا
 يقال في العرف واللغة ما في الدار غير زيد مع انه ذو قيد وقدره واجب بان
 المراد بالغير هنا فرد اخر من نوعه ولا يلزم ان لا يغيره الخالق كما هو مشهور
 بين القوم بحجج

لكن لا يلزم قولهم بالقدماء الثلاثة اذ لو قطع النظر عن الاتحاد فارتفع
 والاف واحد قوله بالقطع بان مراتب الاعداد من الواحد العده هو
 الكم المنفصل ولا انفصال في الواحد فلا يكون عددا ولا فيفسروا
 بما هو نصف مجموع حاشيته ومنهم من قال العدد ما يقع في العده
 فيكون اعم من الكم المنفصل فكلام الشارح مبنى على هذا المذهب
 او على التغليب قوله مع ان البعض جزء يرد عليه انهم اتفقوا على ان
 من المراتب لا يتألف الا من وحدات مبلغة تلك المرتبة فاجزاء العشرة
 عشرة وحدات لا خمستان ولا ستة واربعه الى غير ذلك من الاحتمالات
 قوله فالاولى ان يقال وقد يجاب ايضا بان القديم هو الاخرى القائم
 بنفسه ولو سلم فالكلم تعدد القدماء بالذات لا المطلقة ولا يخفى انه
 لا يوافق مذهب المتكلمين قوله وما في نفسه في محتملة وقد سبق ما فيه
 من انه يخالف ما اشتهر به من ان كل ممكن محدث اه اى مسبق بالعدم
 قوله والكرامية الى نفوذها يرد عليه انهم قالوا بقدم المشية
 والكلام وفسروه بالقدرة على التكلم فالتفريع المذكور غير ظ
 قوله قدسروا الغيرة يكون الموجودين اه قالوا يقال في العرف
 واللغة ما في الدار غير زيد مع انه ذو قيد وقدره واجب
 بان المراد بالغير هنا فرد اخر من نوعه ولا يلزم ان لا يغيره
 الخالق كما هو مشهور بين القوم بحجج

لكن لا يلزم قولهم بالقدماء الثلاثة اذ لو قطع النظر عن الاتحاد فارتفع
 والاف واحد قوله بالقطع بان مراتب الاعداد من الواحد العده هو
 الكم المنفصل ولا انفصال في الواحد فلا يكون عددا ولا فيفسروا
 بما هو نصف مجموع حاشيته ومنهم من قال العدد ما يقع في العده
 فيكون اعم من الكم المنفصل فكلام الشارح مبنى على هذا المذهب
 او على التغليب قوله مع ان البعض جزء يرد عليه انهم اتفقوا على ان
 من المراتب لا يتألف الا من وحدات مبلغة تلك المرتبة فاجزاء العشرة
 عشرة وحدات لا خمستان ولا ستة واربعه الى غير ذلك من الاحتمالات
 قوله فالاولى ان يقال وقد يجاب ايضا بان القديم هو الاخرى القائم
 بنفسه ولو سلم فالكلم تعدد القدماء بالذات لا المطلقة ولا يخفى انه
 لا يوافق مذهب المتكلمين قوله وما في نفسه في محتملة وقد سبق ما فيه
 من انه يخالف ما اشتهر به من ان كل ممكن محدث اه اى مسبق بالعدم
 قوله والكرامية الى نفوذها يرد عليه انهم قالوا بقدم المشية
 والكلام وفسروه بالقدرة على التكلم فالتفريع المذكور غير ظ
 قوله قدسروا الغيرة يكون الموجودين اه قالوا يقال في العرف
 واللغة ما في الدار غير زيد مع انه ذو قيد وقدره واجب
 بان المراد بالغير هنا فرد اخر من نوعه ولا يلزم ان لا يغيره
 الخالق كما هو مشهور بين القوم بحجج

[illegible]

تعميم كل تعريف بالاختصاص وتخصيص كل تعريف بالاعم حتى يحصل
 المساواة وفيه من الفساد ما لا ينبغي على انه يرد عليه الشخص
 فانه على تقدير وجوده غير محله وكذا الاعراض اللازمة قوله وكذا
 بين الذات والصفة يرد عليهم انهم صرحوا بان الكلام في الصفات
 اللازمة بل القديمة ولا يوجد الذات بدونها و مرادهم جواز انفكا
 احدهما عن الاخر بلا مانع اصلا فلا يكفي مجرد الامكان الذاتي
 قوله لا يستقيم في العرض مع المحل اي في العرض الجزئي مع المحل الجزئي
 لان الكليين ليسا بموجودين في الخارج فلا يكونان غيرين وعدم
 تصور هذا العرض بدون هذا المحل ظاهر قوله وكالعله مع العلول
 وبه يظهر خلل قوله والعالم قد تصور موجودا اذ التصور مع
 اضافة المعلولية باطل وبدونها غير مفيد قوله والتغير بحسب
 المفهوم ليفيد يرد عليه ان مجرد التغير بحسب المفهوم
 غير كاف في الافادة بل لا بد من عدم اشتمال الموضوع على
 المحمول للقطع بعدم افادة قولنا الحيوان الناطق ناطق كما
 سبق في اول الكتاب قوله وان يكون العشرة قد وقع في
 عامة النسخ ان المصدرية بدل لن النافية وانه تصحيف
 فضل اذ لا يمكن عطفه على ما سبق الا بتحمل تقدير

لك لانه لا يصدق ان يقال يجوز ان لا يتحقق العزم
 بالمحل بان يتحقق مع بقاء محله لانه خلاف الزوم
 فيصدق المحدود مع ان الحد غير صادق
 بت قوله في الصفات اللازمة لا في مطلق الصفة
 لازمة كانت او غير لازمة فيه ان كون الكلام في
 الصفات اللازمة بل القديم انه هو قول البعض
 منهم واما استدلال الجمهور على المغايرة بين الذات
 والصفات بما يقال في العرف ليس في الدار غير زيد
 مع ان في الدار علم زيد وقد نته وساير صفاته
 الحديثة يدل على ان مذهبهم هو ان الصفة مطلقا
 ليست غير الذات سواء كانت لازمة او مفارقة
 كما صرح به في شرح الموافف شيخنا
 في جواب سؤال مقدّر تقديره انه يجوز ان يوجد
 الذات بدون الصفات اللازمة الى الامكان الذاتي

فلا جواب دخل مقدر هو ان انفكاه الصفة
اللازمة ممكن وجازا بالنظر الى الذات بمعنى
ان الذات لا يقتضي الانفصال فيها فيتحقق في الذات
جواز الانفكاه عنها فيكون غير الذات وحصل
الجواب ان المراد بامكان الانفكاه هو الامكان
النفوسي بان يقع الانفكاه في وقت شجاع
وكذا قوله ليسا بوجودين فيه ان الموجود والحاج
عند المتكلمين هو الطابع الكلية لا الاشخاص
وقصور وجود الامر بالمقارن لعدم محلها
بلا اشتباه **شجاع**
من الايراد للمبالي **شجاع**
منه قوله غير كاف فيه ان الشارع لم يلقان مجرد التغاير
بحسب المفهوم بين الموضوع والجمهور كاف في
افادة الحمل حتى يرد عليه انه غير كاف فاذا كان قوله
يشترط التغاير بحسب المفهوم في افادة الحمل ولا
تنافيه اشتراط امر آخر مثل عدم اشتراك
الموضوع على المحمول **شجاع**
منه قوله غير كاف بمعنى ان احسن ذكره ايضا
على ان السياق يدل على انه كاف وفي بعض النسخ
لم يرد في كان الظاهر منه افادة امر باذنا لاردا
على الشارع كما نحن **شعشي**

قول بر علی التخصیص
آه هذا متفق
اذ لم ان يقولوا
ان التخصیص علی
تقدير وجوده
ليس علی التخصیص
ولا عبیه
مع
بعض
الصالحه
العلیه
المضنیه
المعلولیه
والعلولیه
من
قبل الاضافات
کماله
بان قال وبارز
منه ان یجوز
العیشة بالدره
ن

[illegible]

كقولك وينقض بالازم لا ينفك عن العشرة وجود العشرة ولا يكون
واعترض عليه ايضا بان لا ينفك عن العشرة وجود العشرة ولا يكون
من كون الواحد غير العشرة وان يكون العشرة مع العشرة
دونه لانه ما كان بالازم مع العشرة بالازم مع العشرة
منفكا عن العشرة بالازم مع العشرة بالازم مع العشرة
كقولك وينقض بالازم مع العشرة بالازم مع العشرة
من كون الواحد غير العشرة وان يكون العشرة مع العشرة
دونه لانه ما كان بالازم مع العشرة بالازم مع العشرة
منفكا عن العشرة بالازم مع العشرة بالازم مع العشرة

ان الازم غير المزموم عند المعتزلة هذا اذا كان الواقع
ان المصدرية في اما اذا كان الواقع ان النافية بالازم
لان قوله وان يكون العشرة بدونه يكون ههنا جملة
مفصلة حاكمة مفصلة بقوله لانه من العشرة فصادت
هذه الجملة القالية ثمة لقوله لانه من العشرة فلا يرد
النقض بالازم اذ الازم ليس بعين المزموم وان لم يوجد
المزموم بدونه الازم فلا يصح ان يقال لان الازم
ان الازم يحكم من الدالة على التبعيض فافهم فكذلك
كقولك وينقض ايضا بالازم فان غير المزموم عند
المعتزلة اقول يعني اراد به النقص على قول صاحب
التصرة حيث قال ان يكون الواحد من العشرة والذين
زيد غيره مما لم يقل به احسن الممكن سوى جعفر
ابن حارث وخالف ذلك جميع المعتزلة وتوجهه
ان يقال ان الازم الشيء عند المعتزلة كان غير ذلك
الشيء والواحد من العشرة لازم لها كما يذهب لزام
له فلا يصح قولها حال التصريح حيث قال وقد خالف في
ذلك جميع المعتزلة ويمكن ان يجاب عنه ان الازم الشيء
عند المعتزلة يكون غير ذلك الشيء اذا كان خارجا
عن ذلك الشيء والا فلا ولو احدى من العشرة وان
كان لا تما العشرة لكنه ليس يحتاج عنها بل هو داخل
فيها لانه جزء من العشرة وكان يرد يذيقون قوله
جعفر بن حارث في ذلك مخالفا لقول جميع المعتزلة
فيصح قول صاحب التصريح حيث قال قد خالف
في ذلك جميع المعتزلة عجم
كقولك لا يكون الشيء اى كون الواحد من العشرة وعك
تحقق العشرة بدونه الواحد لا يقتضى كون نفس العشرة
حتى يلزم من معاينة الواحد للعشرة مغايرة الشيء لانه
يحتاج كقولك فان العلم تعلقات آه حاصله ان
تعلق علم الله تعالى بالازليات قديم غير متناه والفعل وتعلق
بالمجردات على وجهين الاول تعلق بانها سيوجا وسعد
اعلمه بوجود كل منها مقيدا بوقت وجوده على وجهين
وبعد مقيدا بوقت عدمه كذلك وهو لا يتقيد بالزمان
والثاني تعلق بانها وجد الآن وقبل وهذا حادث متناه
بالفعل على حسب تناهي التجردات متغير متبدل الا ان تغيره
لا يوجب تغيرا في صفة العلم ولا تغيرا حقيقيا في ذاته بل يوجب
تغيرا اضافية العلم وتعلقه بالمعلومات ولا فائدة في قوله

وينقض ايضا بالازم فانه غير المزموم عند المعتزلة قوله ولا يخفى
ما فيه لان كون الشيء من الشيء وعدم تحققه بدونه لا يقتضى
النفسية وبالجملة مغايرة الشيء للشيء لا يقتضى مغايرة كل جزء
من اجزائه قوله تنكشف المعلومات عند تعلقها بها سواء كان
قديما او حادثا فان للعلم تعلقات قديمة غير متناهية بالفعل
قوله فان تعلق العلم بالاشياء تعالى الله عما يشبهه موجودة قائمة بذاته متناهية
بالنسبة الى الازليات والتجديدات باعتبار انها مستجيده وتعلقا
احد القديمين بالواقع متحد
حادثه متناهية بالفعل بالنسبة الى التجديدات باعتبار وجودها
الان او قبل قوله يؤثر في المتجدرات يجعلها ممكن الوجود
من الفاعل واما الوجود بالفعل فهو اثر التكوين عند القائلين
بوجود تعلقات القدرة كلها قديمة واما الناهون للتكوين
فتعلقها قديمة عند بعضهم بمعنى انها تعلقت في الازل
بوجود المقدور فيما لا يزال واحدا عند آخرين قوله وهي
بمعنى القدرة فذكرها للتنبيه على الترادف وعلى صحة الاطلاق
على الله تعالى القوي العزيز قوله والسمع والبصر هما صفتان
غير العلم عند الاشاعرة واولهما غيرهما بالعلم بالسموعات
والمبصرات من حيث التعلق على وجه يكون سببا لاكتشاف
النام وان كان له تعلق آخر واكتشاف آخر قبل حدوث السموعات
التي تعلق الحادث عند حدوث السموعات والمبصرات

والعلم بالاشياء
والمبصرات من حيث
التعلق على وجه
يكون سببا لاكتشاف
النام وان كان له
تعلق آخر واكتشاف
آخر قبل حدوث
السموعات والمبصرات

لأنه لا يكون له تعلق بالاشياء
والمبصرات من حيث
التعلق على وجه
يكون سببا لاكتشاف
النام وان كان له
تعلق آخر واكتشاف
آخر قبل حدوث
السموعات والمبصرات

نك قوله نعم برء عليه ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين

نك قوله نعم برء عليه ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين

نعم برء عليه ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون مخصصا لاحد الطرفين وهو ظاهر وان اردنا ان الفعل يصدر عن الذات على هذا الوجه وهو معنى الإرادة فهو قول بالاجاب ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون مخصصا لاحد الطرفين وهو ظاهر وان اردنا ان الفعل يصدر عن الذات على هذا الوجه وهو معنى الإرادة فهو قول بالاجاب

ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون مخصصا لاحد الطرفين وهو ظاهر وان اردنا ان الفعل يصدر عن الذات على هذا الوجه وهو معنى الإرادة فهو قول بالاجاب

نك قوله نعم برء عليه ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين

نك قوله نعم برء عليه ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين

نك قوله نعم برء عليه ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين اقول لا بد ان يكون مخصصا لاحد الطرفين

عنت
 بهو ازان يكون
 ذلك الى ان
 اذ لم يجمع
 من
 الصفوة
 بالبرهان
 الحجة
 اعني تعلق وجود
 الحاله بالاشياء
 ثانيا و صفة
 من صفاته
 و قد مر ان
 فلا لا بد
 كمن الوجود
 يمكن ان
 يتبين
 عنت
 اعني ان
 على تقدير
 صفة
 موجوده
 ان
 على
 ان
 قالوا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ث فمحمول الدليل ان التكوين مبدأ الفعل و
مبدأ الفعل بقا المفعول فلا يتم المنع المذكور ^بمجر
ث وقد عرفت ان المضرب ليس لنفس الفعل بل
هو اسم ما قام بالضرب مأخوذ من افع
فكلام المحشى مبنى على ما دل عليه ظاهر كلام
الشارح فتدبر ^{وكتنبون}
ث لان المراد بالتكوين مبدأ الفعل والضمير بانما
يكون فعلا والمثاليجان يكون موافقا للمثل له
بمخلاف الشظير ^بمجر
ثا وهو ان يقال عدمه الغيرية لا كغيره اللزوم
منها ^بنسب ^بكمال

ثم هذا الجواب عن المصطفى بمعنى تسليم كون الغير بمعنى
الغير المصطلح نقل عنه فان قوله ليس بشئ الصفة الانفية
رد جواب صريح عن التسليم الاول وفي قوله والصفة
المحددة مع الذات اشارة الى الجواب عن التسليم الثاني
بمعنى ان الفعل بمعنى الاضاهة حادث ولا محذور وفي
مغايرة الصفة المحددة للذات انتهى مسامحة
ثم قد لا يظهر ان يقول فان قوله على ان عدم
الغيرية لا يكتفيه لزوم من جابها وادجوابه من
عن التسليم الاول وازاد بقوله حادث يتحدد فان
الفعل بمعنى الاضاهة امر متعدي لا وجود له في
الخارج وقد عرفت ان الذي قيل على عدم مغايرة الجز
للكل والصفة للموصوف عام يتناول الحادث وقد بد
كتبت ثم ولما لم يكن التكوين والايحاد رائدا
على الممكن بل كان عينه لما بقى الاحتياج برده عليه
هذا انما يتم اذا لم يكن الماهيات انفسها مجعولة
وذا ليس كذلك فمجرد الافكار

فإذا العالم عني بتقدير كون التكوين نفسه كانت
مستندا لنفسه من غير احتياج إلى آخر والمقتضى
إلى الذات من غير احتياج إلى آخر يجب أن يكون
قديما كالباقي تعالى فالتعالي معنى حسيده أي معنى فوق
أقدم من العالم إنه أقوى آه
سلفه لأنه قديم يضم من هذا التعليل أن العالم
قديم بالتكوين مع أن قديم العالم مبني على تدهج
وهو لا يقولون بأن صدور العالم منه تعالى بأنه
بدل لا يجب إلا أن يقال أن المراد به لكونه مطلوبا

[illegible]

الزوم من جانب العرض مع المحل والصفة الحديثة مع الذات قوله
لأن الفعل تغير الفعل قبل عليه أن التكوين ليس نفس الفعل
تقدير الكلام أن الفعل تغير الفعل قبل عليه أن التكوين ليس نفس الفعل
بل مبدؤه ولو سلم لم يكن غيراً لا متناع افتكاكه ولو سلم لكان
غير الفاعل أيضاً فيكون الصفة غير الذات وجوابه أن الكلام
الرامي فإن القائل بالعينية ينبغي أن يصفه حقيقة ويمكن أن
يراد بالفعل ما به الفعل ويكون قوله كالضرب نظيراً لا تمثيلاً
وقد عرفت أن جواب التسليم الأول بل الثاني أيضاً قد رقبه
مستغنياً عن الصانع إذا الاحتياج إليه إنما هو في التكوين
والإيجاد قوله قد علم منه القدم ما لغوي فالمعنى إدوم منه
سابقاً من الله أنزل وهو عدم مسوقه بالعدم
سابقاً من الله أنزل وهو عدم مسوقه بالعدم
العالم أيضاً فالمعنى أقوى منه قدما وأولى بلام قد يم بدو التكوين
قوله دليل على كون صانعه قادراً اختاراً وذلك للحكم الضرورة
فمن توهم توقف هذا الدليل على بطلان قول الحكماء أن هذا النظام
أوفق الوجوه الممكنة وأكملها فلنا سبب الكمال أوجه المبدأ
الكامل فقد خفي عليه الضروريات نعم قد يناقش باحتمال الواسطة
قوله بمعنى الانكشاف التام يشير إلى الرؤية مصدر مبني للمفعول
لا صفة الرائي بمعنى كون الشيء مذكراً محسوساً بالعين لا الإدراك بالقلب
لأن الانكشاف صفة المرئي والمصدر المبني للفاعل صفة الرائي
أي ولغتها الرؤية مصدر مذكراً محسوساً بالعين لا الإدراك بالقلب

عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يكون عليه
اللعن من الناس الا ان كان
عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يكون عليه
اللعن من الناس الا ان كان

على هذا الوسط الاختلاف وتلك ان هذا الوسط كونه عند ذهاب
 الحلال من اقليم الى غيره فيكون في الوسط استند اليه في
 الخروج عن المجاورة عليه ان لا يحد من اقليم الى اقليم
 من اقليم الى اقليم فيكون في الوسط استند اليه في
 الخروج عن المجاورة عليه ان لا يحد من اقليم الى اقليم
 من اقليم الى اقليم فيكون في الوسط استند اليه في
 الخروج عن المجاورة عليه ان لا يحد من اقليم الى اقليم

عقل الرشوة
ما من شيء من خواص
كسبويه
اصل هذا الامتاع
بجوان هذا الامتاع
لا يبصر اذ فان امتاع
يعني ان هذا الامتاع
امتاع

لا شراط المذکور فان فهم بما قلنا سمي بالاشتراط
 لانهم او العلم الضروري ثبت انطلقوا بالله المتفق
 على الذي خلقه الله تعالى في الدنيا في الحيوانات
 هل يجوز ان يتعلق به تعالى هذا النوع من الرؤية
 وينكشف عندنا كالمبصرات الجسمانية **اولا** يجوز
 ذلك عندنا انه لا يجوز ذلك ولا نزاع لنا معهم
 في النوع الآخر من الرؤية المخالفة لها بالحققة
 والمهمية والوازم والشروط السماة تلك
 الرؤية الخاصة عندكم بالانكشاف التام وعندنا
 سمة بالعلم الضروري ولم نسمها الرؤية **ثانيا**
 واما الموجود فيمتدح بنفي الرؤية وان لم يكن
 رؤيته فان قلت لا يمدح ذلك ايضا لان كثيرا
 من الموجودات لا يرى ولا يمتدح بنفي ان
 ممكن الرؤية **ثالثا**
 في قوله كان الاصوات آه والحاصل ان عدم التمدح
 بعدم الرؤية ليس لامتناعها والتمدح به ليس
 لانها بل امتناع الشيء مطلقا لا يمنع التمدح
 بنفيه ولا يقتصر التمدح بنفي الشيء على مكان
 اذ قد ورد التمدح بنفي الشريك والظهير **فولج**
 سند ولا يرد عليه انه يمدح بالتفرد والاستقلال
 اذ الظاهر ان يمدح بنفي الولد والصاحبة والشريك
 تفصيلا وان كان هو يمدح بالتفرد والاستقلال
 في الالهوية **مسلم**
 بل لا بد في ذلك من دليل فاما لم يثبت ذلك لم يصح
 الاستدلال المذكور في الشرح اعني قولهم لو امتنع
 الرؤية لما حصل التمدح بنفيها **جواب**
 سند وفي هذا اجاب الاول ان مراد الاستدلال
 هو الالتزام على المعتزلة وليس مراده التحقيق على جواز
 الرؤية وبيان ذلك ان المعتزلة لما استدلوا بهذه
 الآية على عدم جواز الرؤية قال ذلك المستدل في
 جوابهم ان الآية لا تدل على عدم جواز الرؤية بل تدل
 على جوازها وهذا القدر من المعارضة يكفي لنا في الازم
 عليهم غاية ما في البيان استدلالهم واستدلوا لنا بما
 تعارضنا شفا فقلنا لكن شافنا الاستدلال لا يضرنا لان
 غرضنا استدلالهم بالآية وقد حصل هذا القدر من
 تحقيق عدم جواز الرؤية ولم يحصل هذا القدر من

ويرد عليه ان المراد هو العلم بهويته الخاصة والخطاب لا يقتضي العلم
 بوجه كمن يخاطب من وراء الجدار قوله وان كانوا مؤمنين آه روى
 ان موسى عليه السلام اختار سبعين رجلا من خيار المؤمنين للاعتدال من
 عبدة العجل وهم الذين طلبوا الرؤية وقالوا لنؤمن لك حتى نرى الله
 جبهة فعلم انهم اردتوا وكفروا من بعد ما آمنوا فلا اشكال اصلا
 قوله والجواب منع هذا الاشتراط آه للمعتزلة ان يقولوا نزعنا انما
 هو في هذا النوع من الرؤية لافي الرؤية المخالفة له بالحققة السماء
 عندكم بالرؤية والانكشاف التام وعندنا بالعلم الضروري كذا في
 شرح المقاصد قوله كالمعدوم لا يمدح يرد عليه ان عدم مدح
 المعدوم لاشتماله على معدن كل نقض على العلم كما ان الاصوات و
 الواجه لا يمدح مع امكان رؤيتها لكونها مفرونة لسمات النقص
 والتمتع من التمدح بنفيها لا يمنع التمدح بنفيها اذ قد ورد التمدح بنفي
 الشريك واتحاد الولد في القرآن مع امتناعهما في حق تعالى قوله كما
 علمنا بقاصيلها واما الكسب فيكفيه القصد والعلم بالجملة والحاصل
 انه فرق بين الخلق والكسب فان الاول افادة الوجود بخلاف الثاني
 فيكفيه العلم الاجمالي قوله بل لو سئل عنها ولو في حال المباشرة لم يعلم
 ان العلم بالعلم بعد التوجه والاشفاق قطعي الحصول وبه ينفع ما يقال

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

ملاحظة لا اعتداد بهذا الاعتبار عند القائل فالإيطاق فهو قسم
الاعتبار يتعلق به التكليف به لا يطابق فهو قسم
اما ان يتبعه فالتكليف به لا يطابق وان كان
واحد فمجرد قسمين وان لم يكن كذلك فمجرد قسم
تدركه فمجرد قسمين وان لم يكن كذلك فمجرد قسم

ث اي تكليف لا يطابق لان التكليف بكل ما
يصح التكليف قبل ذلك التكليف به والحق
جميع ما وقع التكليف به ليس الله القادر
بقدرته فيكون الجميع بالنسبة الى العبد
مسا لا يطابق
ث اي القولين المذكورين اللذين احدهما
ما ليس في التوسع والاخر وانما النزاع في
الجواز
ث قوله وقد يقال آه وقد يجب ايضا بانه
بعد ما جاء خبر انه لم يؤمن لم يؤمن بالايامان
اقول انه لم يكلف لزمن ان لا يعاقب والقول
بان التكليف اولا كاف فيه لوجه له لان
الساقط لا يعود تأمل
عنه اي شمول قولنا الشارح لجميع الافراد من
المراتب الثلاث فوه كاله
عنه اي شمول النزاع في جواز التكليف بكل
واحد من الخصوصيات
هنا بخلاف الضرورة الوحيدة فلا يتم ق
عنه فكون من المصلحة العامة ولا من المصلحة
هنا اعاد اعان شئ واحد من نفس ذلك الشئ خلاف
ذلك الاذ اعان شئ مستحيل قول احمد
ث هذا مجرد بحث على من جواز التكليف بالمرتبة الاولى
وان كان مخالفا لما تقدمه من ان التكليف بالمرتبة
الوسطى لا يقع م
ثد وقا لبعض المدققين هذا الاعتراض ما يرد على من
حمل كلام المصنف على ان المراد بما قالوه في ايماننا
انه مكلف بان يؤمن بجملة ما اوفى به النبي ع ومن
جمله ما لم يؤمن فيكون تكلفا بالجميع بان المتكلمين
واما اذا حمل على ان المراد بما قالوه انه علم ايماننا
واخبره ومع هذا كلفا بالايمان فيكون تكلفا بما
لا يطابق فتح قول المصنف انه ليس بمحمل النزاع لانه من
الاول ولم يرد عليه ما اورده تدبر كس
ثد وقال في التلويح لا يخص الاما قبل ان تكلفه جميع
ما انزل انما كان قبل الاخبار بانه لا يؤمن وبعده هو
مكلف بما هو المصدق بانه لا يصدر ولا يخفى ما فيه كقول
ثد لان المصدق بجميع ما جاء به النبي لا يجب ان يجد

في نفسه وقد توجه ايضا بان القدرة الحادثة غير مؤثرة وغير ساقطة
على الفعل عنده فيكون مما لا يطابق بهذا الاعتبار وفيه بعد لانه يستلزم
كون كل تكليف كذلك وهو لا يقول به قوله ثم عدم التكليف بالوسع
اي بما يمكن في تفسيره ولا يمكن من العبد في تفسيره ثم قوله وانما النزاع
في الجواز ذلك ان تأخيرها على الإطلاق لانه لا يستلزم الشئ وقد يقال
ان ابا لهب كلف بالايمان وهو تصديق النبي عليه الصلوة والسلام في جميع ما
علم محمديه ومن حملته انه لا يؤمن فقد كلف بان يصديق في ان لا يصدر
واذ اعان ما وجد من تفسيره مستحيل قطعاً في يقع التكليف بالمرتبة
الاولى فضلا عن الجواز فيجب لانه يجوز ان لا يخلق الله تعالى العلم بالعلم
فلا يجد من نفسه خلافاً فهو خلاف العادة فيكون من المرتبة الوسطى
والذي يحسم مادة الشبهة هو ان الحال اذ اعان بخصوصه انه لا يؤمن
وتوجه ان الامر بما جاء به من التكليف بالوسع في ذلك من ان لا يؤمن
وانما يكلف به اذا وصل اليه ذلك بخصوص وهو ماما قبل الوصول
فالواجب هو الاذ اعان الاجالي اذا الايمان هو التصديق اجمالا فيما علم
اجالا وتفضيلا فيما علم تفصيلا ولا اشتغال في الاذ اعان الاجالي
وقد يجب ايضا بانه يجوز ان يكون الايمان في حقه هو التصديق بما
علاه ولا يخفى عليه اذ فيه اختلاف الايمان حسب الشخص وقوله وقهره
انه لو كان جائزا انه لو صح هذا التقدير لزم ان لا يجوز تكليفه امثاله
فانما يكلف به اذا وصل اليه ذلك بخصوص وهو ماما قبل الوصول
فالواجب هو الاذ اعان الاجالي اذا الايمان هو التصديق اجمالا فيما علم
اجالا وتفضيلا فيما علم تفصيلا ولا اشتغال في الاذ اعان الاجالي
وقد يجب ايضا بانه يجوز ان يكون الايمان في حقه هو التصديق بما
علاه ولا يخفى عليه اذ فيه اختلاف الايمان حسب الشخص وقوله وقهره
انه لو كان جائزا انه لو صح هذا التقدير لزم ان لا يجوز تكليفه امثاله

فانما يكون من قوله
وهو مجرد
بجواز ان يكون
بأن لا يكون
فانما يكون من قوله
وهو مجرد
بجواز ان يكون
بأن لا يكون

ثد وقا لبعض المدققين هذا الاعتراض ما يرد على من
حمل كلام المصنف على ان المراد بما قالوه في ايماننا
انه مكلف بان يؤمن بجملة ما اوفى به النبي ع ومن
جمله ما لم يؤمن فيكون تكلفا بالجميع بان المتكلمين
واما اذا حمل على ان المراد بما قالوه انه علم ايماننا
واخبره ومع هذا كلفا بالايمان فيكون تكلفا بما
لا يطابق فتح قول المصنف انه ليس بمحمل النزاع لانه من
الاول ولم يرد عليه ما اورده تدبر كس
ثد وقال في التلويح لا يخص الاما قبل ان تكلفه جميع
ما انزل انما كان قبل الاخبار بانه لا يؤمن وبعده هو
مكلف بما هو المصدق بانه لا يصدر ولا يخفى ما فيه كقول
ثد لان المصدق بجميع ما جاء به النبي لا يجب ان يجد
ثد وقا لبعض المدققين هذا الاعتراض ما يرد على من
حمل كلام المصنف على ان المراد بما قالوه في ايماننا
انه مكلف بان يؤمن بجملة ما اوفى به النبي ع ومن
جمله ما لم يؤمن فيكون تكلفا بالجميع بان المتكلمين
واما اذا حمل على ان المراد بما قالوه انه علم ايماننا
واخبره ومع هذا كلفا بالايمان فيكون تكلفا بما
لا يطابق فتح قول المصنف انه ليس بمحمل النزاع لانه من
الاول ولم يرد عليه ما اورده تدبر كس
ثد وقال في التلويح لا يخص الاما قبل ان تكلفه جميع
ما انزل انما كان قبل الاخبار بانه لا يؤمن وبعده هو
مكلف بما هو المصدق بانه لا يصدر ولا يخفى ما فيه كقول
ثد لان المصدق بجميع ما جاء به النبي لا يجب ان يجد

[illegible]

مراد غیر مہک ادا
وہو وجہ بلا تفسیر
باجملاتی معنی
دعایا بیکار ادا
حاصل

[illegible]

الصر قبل الطي ولا على قعة ولا فاذا طوى وأنه ياص

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهٰذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِيْنَ

[illegible]

بأن يستألف من بستانان من بستانين الدنيا بخلاف لإجماع المسلمين
وقد يتوهم أنه مردود بقوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا
الهبوط انتقال من المكان العالى إلى السافل ويرد عليه أنه لا يجوز
أن يكون ذلك البستان على موضع مرتفع كقوله تعالى
الذين أي تخلفها الإقليم فإن قلت يجوز أن يجعل للذين
ثانيا لجعل فيصير الحاصل جعلها كائنه لم لا نفسها قلت يمكن
أن يقال المتبادر من جعل الدار زيد يمكنه من التمكن فيها وهذا
لازم لوجود الجنة وأما الحمل على التمكن بالفعل فعدول عن الظاهر
فعله تعالى الكهاد أي الأكل بضمين كل ما يؤكل ويرد على هذا
الاستدلال أنه مشهور بالزمام والمراد بالشئ هو الوجود المطلق
لا الموجود في وقت الزوال فقط ومثله قوله تعالى خالق كل شئ
وهو بكل شئ عليم قوله وإنما المراد الدوام بأنه أي يعني أن المراد
هو الدوام البتة في الحرف فان نوع الثمار يبعد دائما بحسب
الحرف وان انقطع في بعض الأوقات ولكن تقول هلاك
كل شخص بعد وجود مثله فلا يقطع النوع أصلا

بأن يستألف من بستانان من بستانين الدنيا بخلاف لإجماع المسلمين
وقد يتوهم أنه مردود بقوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا
الهبوط انتقال من المكان العالى إلى السافل ويرد عليه أنه لا يجوز
أن يكون ذلك البستان على موضع مرتفع كقوله تعالى
الذين أي تخلفها الإقليم فإن قلت يجوز أن يجعل للذين
ثانيا لجعل فيصير الحاصل جعلها كائنه لم لا نفسها قلت يمكن
أن يقال المتبادر من جعل الدار زيد يمكنه من التمكن فيها وهذا
لازم لوجود الجنة وأما الحمل على التمكن بالفعل فعدول عن الظاهر
فعله تعالى الكهاد أي الأكل بضمين كل ما يؤكل ويرد على هذا
الاستدلال أنه مشهور بالزمام والمراد بالشئ هو الوجود المطلق
لا الموجود في وقت الزوال فقط ومثله قوله تعالى خالق كل شئ
وهو بكل شئ عليم قوله وإنما المراد الدوام بأنه أي يعني أن المراد
هو الدوام البتة في الحرف فان نوع الثمار يبعد دائما بحسب
الحرف وان انقطع في بعض الأوقات ولكن تقول هلاك
كل شخص بعد وجود مثله فلا يقطع النوع أصلا

بأن يستألف من بستانان من بستانين الدنيا بخلاف لإجماع المسلمين
وقد يتوهم أنه مردود بقوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا
الهبوط انتقال من المكان العالى إلى السافل ويرد عليه أنه لا يجوز
أن يكون ذلك البستان على موضع مرتفع كقوله تعالى
الذين أي تخلفها الإقليم فإن قلت يجوز أن يجعل للذين
ثانيا لجعل فيصير الحاصل جعلها كائنه لم لا نفسها قلت يمكن
أن يقال المتبادر من جعل الدار زيد يمكنه من التمكن فيها وهذا
لازم لوجود الجنة وأما الحمل على التمكن بالفعل فعدول عن الظاهر
فعله تعالى الكهاد أي الأكل بضمين كل ما يؤكل ويرد على هذا
الاستدلال أنه مشهور بالزمام والمراد بالشئ هو الوجود المطلق
لا الموجود في وقت الزوال فقط ومثله قوله تعالى خالق كل شئ
وهو بكل شئ عليم قوله وإنما المراد الدوام بأنه أي يعني أن المراد
هو الدوام البتة في الحرف فان نوع الثمار يبعد دائما بحسب
الحرف وان انقطع في بعض الأوقات ولكن تقول هلاك
كل شخص بعد وجود مثله فلا يقطع النوع أصلا

بأن يستألف من بستانان من بستانين الدنيا بخلاف لإجماع المسلمين
وقد يتوهم أنه مردود بقوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا
الهبوط انتقال من المكان العالى إلى السافل ويرد عليه أنه لا يجوز
أن يكون ذلك البستان على موضع مرتفع كقوله تعالى
الذين أي تخلفها الإقليم فإن قلت يجوز أن يجعل للذين
ثانيا لجعل فيصير الحاصل جعلها كائنه لم لا نفسها قلت يمكن
أن يقال المتبادر من جعل الدار زيد يمكنه من التمكن فيها وهذا
لازم لوجود الجنة وأما الحمل على التمكن بالفعل فعدول عن الظاهر
فعله تعالى الكهاد أي الأكل بضمين كل ما يؤكل ويرد على هذا
الاستدلال أنه مشهور بالزمام والمراد بالشئ هو الوجود المطلق
لا الموجود في وقت الزوال فقط ومثله قوله تعالى خالق كل شئ
وهو بكل شئ عليم قوله وإنما المراد الدوام بأنه أي يعني أن المراد
هو الدوام البتة في الحرف فان نوع الثمار يبعد دائما بحسب
الحرف وان انقطع في بعض الأوقات ولكن تقول هلاك
كل شخص بعد وجود مثله فلا يقطع النوع أصلا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

كلمة ما هيئنا الجنس اعجنس ما انزل الله تعالى
فتم بالنبي يعنى الجنس في سياق النبي يعنى
الاستغراق فيصير منطق الآية هكذا ومن ايكم
بشيء مما انزل الله فيهو كافر ولا نزاع ايضا في كفر
من لم يحكم بشيء مما انزل الله تعالى فلا يلزم منه ايضا
ان يكون الفاسق كافرا بحجج
ث فان يكون المعنى كل فاسق كافرا ثبت في علم المتأخرين
من ان الفصل بين جهر المسند على المسند اليه
لان معنى قولنا انكافر هو الفاسق ان الفاسق
مقصود على الكافر لا يتجاوز الى غيره بحجج
ث قوله حصر الفاسق يعنى ان مفيد الفصل يقتضى
حصر الجهر في المسند ايصدق ح ان كافر فاسق كافر
ث واجوب ان المراد بالفاسقين الكاملون في الفسق
او نقول ان هذا الحصر غير حقيقى او حقيقى ادعائى
للبالغة لعدم الاعتماد بغيرهم من الفاسقين بحجج
ث قوله ان هذا ادعائى اى حصر الفاسق في الكافر
بعد الايمان حصر ادعائى لا لتحقيق مجاز حصر كمال
الفسق ث الكافر لا حصر مطلق الفاسق فكأن الفاسق
هو الكافر فلا يلزم ان يكون الفاسق مطلقا كافرا بحجج
ث قوله ان هذا الحصر ادعائى والاولان يقالان
ضير الفصل بينهما لجمد التأكيد لا للحصر لان الكافر
قبل الايمان فاسق كالكافر بعد الايمان فلا يخفى
الفاسق مطلقا فبين كفر بعد الايمان والاسلم انه
للمحصر بهذا الحصر ادعائى للبالغة بناء على ان
مطلق الفاسق يصرف الى الفرد الكامل وهو
الكافر بعد الايمان كمال الدين
ث لا والايمان لم يكن الامر على ما ذكرناه فالحصر
يضيع للقطع بان الفسق لا يتحصر في الكفر بعد
الايمان لان الفاسق يتناول الكافر بعد الايمان
وقبله ايضا اجماعا مع ان المحصر لو كان حقيقيا
وكان الفاسق محمولا على معناه الحقيقي لزم ان
لا يكون الكافر قبل الايمان فاسقا وهو بطل بحجج
ث قوله والمعتزلة فكما ترديده من هذا السنن وهم
كالمعتزلة فانهم بانحسار الواقع العقليين نتج
ث قوله ان تهربنا المسند اليه اى تعريفه بالام بعيد
المحصر الكرم هو السقوى والايمان من قوش وانكرم

قوله ولم يحكم بما انزل الله وجه الاستدلال ان كلمة من عامة يتناول الفاسق
والجواب ان الحكم بالشيء هو التصديق به ولا نزاع في كفر من لم يصدق
قوله والجواب ان الحكم ان يحصل من الجوابين تخصيص كلمة من بالكلية او ببعضها فاما تخصيصها
بما انزل الله وايضا كلمة ما ههنا للنفس فيعني بالشيء ولا نزاع في كفر من لم يحكم
بشيء مما انزل الله قوله فمن كفر بعد ذلك فاوكله من الفاسقون وجه الاستدلال
ان ضيق الفصل حصر الفاسق في الكافر والجواب ان هذا الحصر ادعائي
للباطلة والا فالفا سق يتناول الكافر بعد الايمان وقوله اجماعا فلو
ترك الصلوة متعددا فقد كفر الجواب انه يحول على الترك مستحلا او على
كفر ان النعمة قوله ان العذاب على من كذب وتولى وجه الاستدلال ان
تعميق المسند اليه يحصره على المسند اعني الكون على الكذب والجواب
انه ادعائي لان شارب الخمر معذب وليس يمكن كذب وقس عليه نظائر
قوله والله لا يفران بشركه اي يكفر به وانما عبر عن الكفر بالشرك لان
كفار العرب كانوا مشركين قوله وبعضهم الى ان تمتنع عقلا اي ذهب
المسلمين الى امتناع المغفرة بناء على هذه الأدلة وهم المعتزلة فلا مرد
ما قيل من ان هذا قول بايجاب الحكمة تعذيبه وهو قول المعتزلة وقد بطله
اولا وقوله لا يحتمل الاباحة قول بالفتح العقلي فينا في قوله يجوز الشرع
ان يحسن التبع ويقع الحسن على ان يجوز ان يكون عدم احتمال الاباحة
لما فاتها الحكمة نعم يرد ان يمنع كون التفرقة قضية الحكمة الجواز ان يكون

وقد ورد في القرآن
 ما يدل على أن
 الله تعالى هو
 الذي خلق
 السموات والأرض
 وما بينهما
 في ستة أيام
 ثم استراح
 في اليوم السابع
 وهذا يدل على
 أن الله تعالى
 هو الذي خلق
 كل شيء
 وأنه لا شيء
 سواه

ذلك من الذين دفعوا
 واقعة على الكتاب كاشف
 لا يمتثلون له في غيرهم مع قيام الاله على القاسية
 يعذبون وذل الذي يوس في القلوب بان القاسية على
 والجواب ان قطع تعذيب في الكتاب كاشف
 الصالح من قطع على الكتاب كاشف
 انما هي الحصر المذكور في القلوب بان القاسية على
 وان كانا مع من ان القلوب بان القاسية على
 ادعى لباقة لعدم الاعتقاد في القلوب بان القاسية على
 القاسية وذلك لعدم الاعتقاد في القلوب بان القاسية على
 للقطع بان غايته نظارة مخوان القلوب بان القاسية على
 من قوله فيمن عليه ذلك كاشف
 على القاسية بان غايته نظارة مخوان القلوب بان القاسية على
 وقيل ان القاسية على القلوب بان القاسية على
 من قوله على القاسية على القلوب بان القاسية على
 ان قوله لا يمتثلون له في غيرهم مع قيام الاله على القاسية
 عدم احتلال الاله امر عايد بان القاسية على
 من قوله على القاسية على القلوب بان القاسية على
 من قوله على القاسية على القلوب بان القاسية على
 من قوله على القاسية على القلوب بان القاسية على

[illegible]

نفس الانبياء فحصول الى اعداد القائلان بالايمان والانياء

شك قوله قائل وجهنا لما نزل قول الله عز وجل
 الصدق صريح في نزاد الإيمان والاسلام وقوله والحق
 آه يا بهاء وقد جاب عنه بيان قول الله عز وجل ذلك حقيقة الصدق
 بيان الاتحاد ومؤدى معنى الإيمان والاسلام وهو
 لا يستلزم الترادف **نتيجات**
 شك قوله اعلم نجد في قرية لوط يعنى كلمة غير قوله
 تعالى فما وجدنا فيها غير بيت الآلة ليستصفى على معنى فما
 وجدنا في تلك القرية شيئا غريب من المسلمين لان كذاب
 بل هي استثناء والمراد بالبيت اهل البيت فيجب ان يتدد
 المستثنى منه على وجه يصح وهو ان يقال فما وجدنا فيها
 بيتا من المؤمنين الا بيتا من المسلمين فقد استثنى المسلمين
 من المؤمن من فوجب ان يتحد الإيمان بالاسلام كذا في شرح
 المواقف كما كان شك قوله وانما قلنا كذلك اى قلنا لا
 اهل البيت ولا يقال الا بيت قوله ووليام كلمة من آه لانما
 كان بعضا من المسلمين هو اهل البيت لانه نفسه **نتيجات**
 شك قوله واعتز من عليه حصوله بتجزيه عموم المستثنى
 منه لكن لا يحتج عليه ان وضع الظاهر موضع المصنف
 يؤيد الاتحاد لانه لا يوجد القطع **ب**
 شك قوله بان الاستثناء لا يتوقف على الاتحاد بل يصح
 الاستثناء على تقدير ان يكون المؤمن اعم من المسلم تنق
 شك قوله والايمان يقتل من مطالبه ولو كان الإيمان غير
 الاسلام لم يكن مقتولا فليس غير الاسلام مؤذنا ليس
 للزاد غير الاسلام بل المراد ما يغير ابراهيم صدق عليه السلام
 فيكون للمعنى من يتبين ما يغير ابراهيم صدق عليه السلام
 وينتقل عنه فان يقبل منه **نتيجات**
 شك من الإيمان ويكون الإيمان اخص ولا يوجد الإيمان
 بدون الاسلام ووجود الاسلام بدونه ولا يساويه
 في الوجود شك شك قوله ليست محكم اذ هو ليس
 غير العلم الشرعي بل هو اشرق العلوم الشرعية **كالم**
 شك قوله والاولى وجه الاولوية في الجوانب الاوليات
 في الاسلام مغاير للإيمان بخلاف الثاني قوله احد
 شك قوله لا يستلزم تحقق مدلوله اى لا يستلزم تحقق
 الاسلام بدون الإيمان وفيه نظر لان معنى قولهم انما
 آه بالقلب بقوله لا تعلم توه منوا تكريه في قولهم
 فصاروا لكم في هذه الحق بالقلب وانكم كاذبون
 شك قوله لا تعلم توه منوا تكريه في قولهم
 فصاروا لكم في هذه الحق بالقلب وانكم كاذبون

لهم في قولهم سلمتم أسلما
 أسلما أي تألم في قولكم سلمتم
 وأنتم ما تدعون وجود الإسلام بالفرق بين
 فليكن من الآية لفتتاح الإسلام الشجاع
 بدون الإيمان الشعري فبشر
 الإسلام في الشرح فبشر
 فبشر هذا معارضته في المقدمة وهي لا
 فبشر هذا معارضته في المقدمة وهي لا
 فبشر هذا معارضته في المقدمة وهي لا
 فبشر هذا معارضته في المقدمة وهي لا

[illegible]

[illegible]

فلا يسئل الله التمتع بكثرة الفضايل الاحتمال ان
 في شرح الواو قد قاراة هلامه كور
 ولا يسئل الله التمتع بكثرة الفضايل الاحتمال ان
 في شرح الواو قد قاراة هلامه كور
 ايضا ما زاد في الاضحية بهذا المعنى ايضا انتهى كلامه
 دون بعض فلا قطع بالا فضيلة باعتماد الفضائل
 اصله
 وقوم ذلك لا يدل على فضيلة على غير عتبات
 فضيلة على الدلالة على الفضيل على ان يكون عتبات
 بمعنى اكثرية فضائله وكان له العلية والفضائل
 العلوم بالثبوت هو اكثرية دون الاكثرية
 قد يخاف ان يلحق الفضيلة في عمل الخير على انه
 منها ما لا يظفر ويجوز ان يكون قطع التمام
 وكسر الفاء على ان يكون مصدر ما مضى فاقباله
 النظم ومضاهى الى رسول الله

جمع فقهه
 وهو على حسن

قد وقاراة
 في القصور من غير ان

منافاة لا افضل
 الى كونها في

الله عتبات
 من غير ان

فادعى فضائله
 على الله لا يخلو

ولا سيما
 وانما لا يخلو

الاولى من ان
 في الجاهلية

اي على ان
 في الجاهلية

قول فلست توقف جهة لان قوله راحة وكثرة الثواب امر لا يعلم الا بالاخبار من
 الله تعالى وقدس ورسوله والاخبار متعارضة واما كثرة الفضائل فما
 يعلم بتبع الاحوال وقد تواتر في حق علي رضي الله عنه ما يدل على جوده مشا
 ووفور فضائله واتصافه بالكمالات واختصاصه بالكرامات قوله قد جعلوا
 يوم كوفى بضم التاء صيغة المجهور المشهور ان اياكم من خطبته من وفاته عم
 وقال لا بد لهذا الدين من يقوم به فقالوا نعم لكن نظر في هذا الامر وكبروا الى
 سقيفة بني ساعدة اى اقربا بكثرة قولهم عن خطا في الاجتهاد فان معاوية و
 احرارهم يقولون طاعته مع اعترافهم بانه افضل اهل زمانه وانه لا حق الا ما
 من بشيئة هي في الفضائل من قوله لعلي عتبات قوله ولعل المراد ان الخلافة الكاملة
 وتحتل ان يراد ان الخلافة على الولاء يكون ثلث سنه قوله لم يقولهم من مات
 ولم يعرف الحديث فان وجوبه لم يقضى وجوب حصول هذه الاول لمطلق
 الوجوب اما انه لا يجب علينا عقلا ولا على الله اصلا فليطعن قاعدة الوجوب
 على الله تعالى والحسن والفتح العقلين وايضا لو وجب على الله تعالى خلافتها
 عن الامام والبيعة بكسر الميم بناء على التوقيع كالجسمة ومعنى النسبة الى الهيئة
 كونها على طريق اهل الجاهلية وخصلتهم وقد يقال المراد بالامام هو النبي عم
 وقال الله تعالى لا يرهيم ان اجاعلك للناس اماما وذلك بالنسبة قوله فيعص
 الامة كلمهم لان تركوا الواجبات معصية والمعصية ضلاله والامة لا تجمع على
 الضلال وقد بحثت عن سبانه انما يلزم المعصية لو تركوه عن قدرة واختيار
 لا عن عجز واضطرار فلا اشكال اصلا قوله مع عدم القطع بعصيته برود عليه
 ان الشرط هو العصمة لا العلم بالعصمة وعدم القطع انما ينافى الثاني لا الاول
 على ان عدم قطعنا غير مفيد وعدم قطع اهل الشيعة غير معلوم

لقد ساعدة من الله والاسد وبه سمي الرسول
 وهو ساعدة قوم من الاضمار والسقيفة بوزن
 الصيغة الصفة لها ذلك جدار ومنه سقيفة
 بنى ساعدة وهي بمنزلة الدار شجاع
 وقد تركوا هم الاشياء هود فغ السؤال وهذا
 دليل على وجوب نصب الامام كما لا يخفى جرح
 قد قوله مع اعترافهم والا يلزم فضيل
 الصباية ونفسية قيمه وانما يطلق لعل على نحو
 الله تعالى عنه اخواننا يقولون علينا وليسوا
 بكثرة ولا لافسقة لما لهم من الثواب وليسوا
 ذكرا لاهاديت في شأنهم كمال
 قد قوله تركوا الفضائل تركه على رضي الله عنه
 فضايل الاشخاص الذين قتلوا عتبات بعد وفاته يظهر
 السقيفة بمعنى الصفة ومنه سقيفة بني ساعدة
 صحاح

لقد وهذا في المعنى ليس مغاير لما ذكره الشارح
 لان حاصلها هو ان الخلافة الكاملة على التواتر
 تكون ثلثين سنة وبعدها قد تكون وقد لا تكون
 قتا مل
 قد قوله لعلنا على الوجوب العام للوجود
 على الله وعلى الخلق وللوجوب بدليل سمي وعقده
 شجاع

قد قوله لا يجب علينا عقلا يعني ان نصب الامام
 يجب علينا شرعا ولا يجب علينا عقلا وان لا يجب
 على الله تعالى لشرعا ولا عقلا وقوله على طريق
 اهل الجاهلية فان العرب في زمان الجاهلية لم يكن
 لهم امام مطاع يقوم الاحكام على الانصاف
 والانصاف ويبين لهم السنن والقرائن فمن
 لم يعرف امام زمانه مع انه في ظل امه فقد عاش
 عيشة جاهلية ومات ميتة جاهلية وقوله وقد
 يقال انه هذا خلافا لنظر فلا يصح رايه بلا ضرورة
 قد كمال

لقد قوله والحسن والفتح العقلين اعطى سلطان
 قاعدة الحسن والفتح العقلين علينا فثنين
 انه يجب علينا سمي شجاع

لقد قوله وايضا لو وجب له
 فلا دليل آخر على نصب الامام ليس
 بواجب على الله اصلا
 قد قوله وقد يقال انه اعتراف بالامام هو هذا النجم
 بانه لم لا يجوز ان يراد بالامام هو هذا النجم
 لعل اى في قوله عليه السلام من مات ولم
 يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية
 قد قوله وقد ورد عليه ان الشرط ان الامام
 ان لا يكون جاهلية في تكليف ما فيه غير الاتيان
 انما هو ان يكون جاهلية في تكليف ما فيه غير الاتيان
 قد قوله وقد ورد عليه ان الشرط ان الامام
 ان لا يكون جاهلية في تكليف ما فيه غير الاتيان
 قد قوله وقد ورد عليه ان الشرط ان الامام
 ان لا يكون جاهلية في تكليف ما فيه غير الاتيان

[illegible]

